جـــــامعة أحمد درايـــة –أدرار–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أثر الإصلاحات المصرفية على تطور النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 1990–2018

من إعداد الطالبتين:

- سالمة فندوقومة
- مليكة بـولال

تحت إشراف الأستاذ:

عبد الكريم بريشي

لجنة المناقشة

حاج قويدر عبد الهادي	أستاذ محاضر –ب–	رئيساً
بريشي عبد الكريم	أستاذ محاضر –أ–	مشرفاً
بن سويسي حمزة	أستاذ محاضر –ب–	مناقشا

يوم المناقشة :2019/06/30

السنة الجامعية: 2019/2018

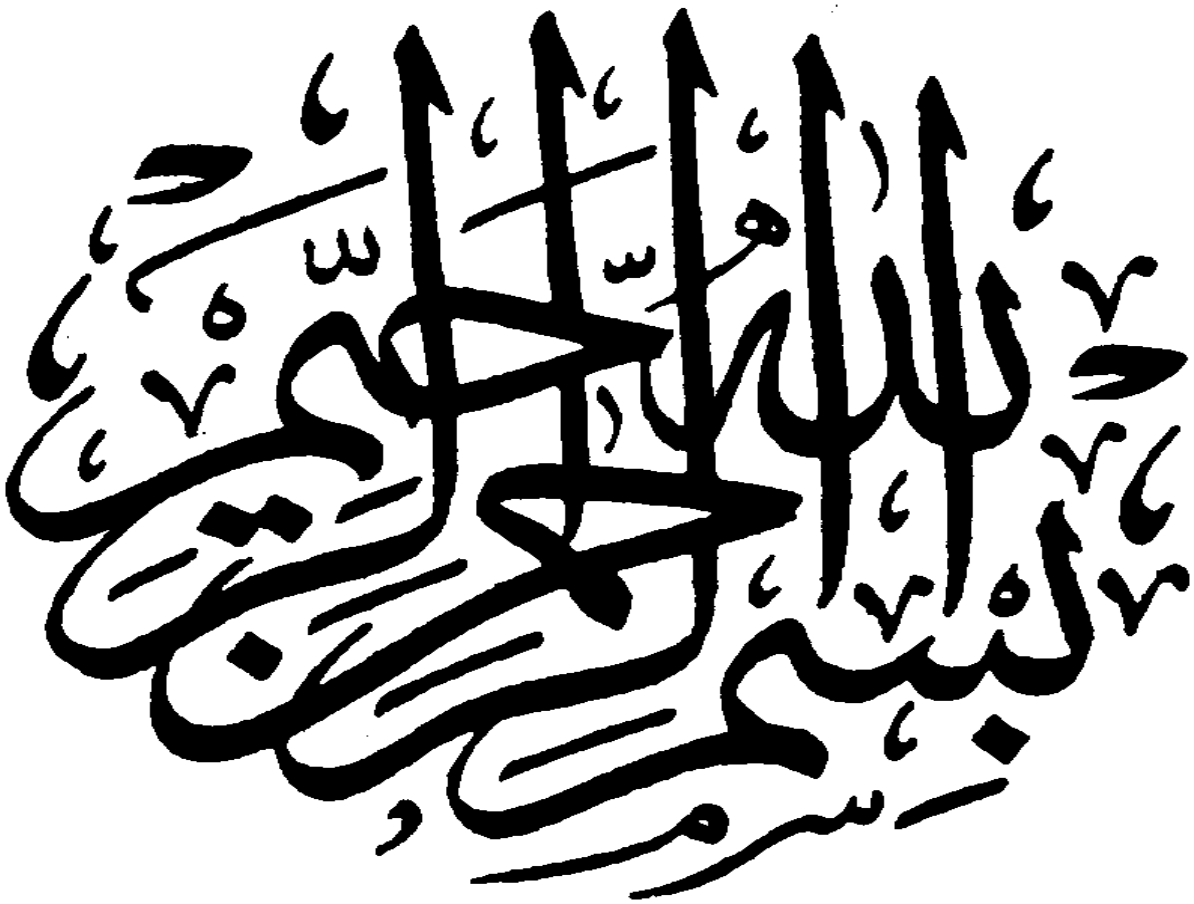

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

ينبوع الحنان والمحبة التي تغمرني كل يوم بحبها في مطلع كل شمس، زرعت النور في عيني, علمتني أن العلم صبر, وبالصبر

تتحقق الأماني ...أمي الحبيبة أدامها الله لي قدوتي ومثلي الأعلى في الحياة

إلى الذي غاد كالنحل طلبا للرزق كي يسعدني في الحياة، إلى من بعث النور لي في الظلام دليلا إلى رمز الأبوة الخالدة

... أبي الغالي رعاه الله لي

إلى من ملأ قلبي أخوتي وخاصة أخي العزيز (ع الهادي وعمر) راجية من المولى عز وجل أن يرعاهم ويسدد خطاهم

إلى أخواتي الغاليات، خديجة وحفصة وهاجر

إلى من ملأ البيت بهجة وسرور ألاء الهدى وسلوى وليان ورياض وهيثم

إلى كل الأهل والأقارب، وإلى كل روح طاهرة فارقت العائلة أدعوا لها سكنى الجنان ومجاورة المصطفى العدنان عليه أفضل الصلاة السلام

إلى صديقات الدرب ورفيقات العمر، إلى كل طلبة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة أحمد دراية خاصة زميلات زملاء

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

إلى كل من يعرفني من بعيد أو قريب

سالمة

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .....

ولا تطيب الدنيا إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.....

إلى منبع الحب والحنان، إلى بسمة الحياة وسر الوجود .....

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، إلى أغلى الحبايب:

أمي... أمي... أمي...

إلى تاج رأسي وقرتي عيني إلى أحن وأكبر قلب، إلى صاحب الفضل الجزيل والدعم المتواصل.

إلى من خطى لي المبادئ والأخلاق على صفحة بيضاء أبى العزيز.

إلى من نشأت وترعرعت بينهم إخوتي وأخواتي، عبد المالك، عبد الحي، وحياة التي أتمنى لها النجاح في شهادة البكالوريا، وإلى الكتكوتة الصغيرة آخر ثمرة في العرجون بسمة البيت وبهجتها أسماء.

إلى جميع الصديقات،سميرة،فاطمة،خديجة،زينب، كلثوم

إلى جدي وجدتي رحمهما الله، إلى كل أخوالي وخالاتي وأعمامي وعماتي

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

مليكة

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما يسرت لنا في هذا العمل المتواضع حتى خرج إلى النور، فسبحانك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

ثم لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ " بريشي عبد الكريم" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة أولا، وللتسهيلات والتوجيهات التي منحها لنا ثانيا ولجميل صبره وحسن معاملته معنا ثالثا.

كما أنه لم يبخل علينا في تتبع بنيات هذا العمل من بدايته إلى نهايته فجزاه الله عنا ألف خير.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل أساتذة الكلية الذين لم يبخلوا علينا بعلم ومعرفة

فنسأل الله أن يزيدنا علما وينفعنا بما علمنا أنه ولي ذلك والقادر عليه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهرس:

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
الاختصارات والرموز	
المقدمة	أ- ج
الفصل الأول: النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات	
تمهيد الفصل الأول	05
المبحث الأول: هيكل النظام المصرفي في ظل قانون النقد والقرض	06
المطلب الأول: مفهوم الجهاز المصرفي الجزائري	06
المطلب الثاني: أهم إصلاحات قانون 90-10 والأمر 03-11 المعدل والمتمم	08
المطلب الثاني: علاقة الإصلاحات المصرفية بتطور الجهاز المصرفي الجزائري	15
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	16
المطلب الأول: النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسات السابقة	16
المطلب الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة	19
خلاصة الفصل الأول	21
الفصل الثاني: دراسة إحصائية وتحليلية لأثر الإصلاحات المصرفية على تطور النظام الجزائري خلال الفترة 1990- 2018	
تمهيد الفصل الثاني	23
المبحث الأول: الطريقة والأدوات والنموذج المتبع	24
المطلب الأول: الطريقة	24
المطلب الثاني: الأدوات	27
المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج	27
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة	27
المطلب الثاني: مناقشة النتائج	37
خلاصة الفصل الثاني	46

الفهرس:

الخاتمة	48
قائمة المصادر والمراجع	51
الملخص	

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معطيات الدراسة ومصادرها	26
02	تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة 1990- 2018	27
03	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 199- 2018	30
04	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2018	32
05	تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990 2018	34
06	تطور مؤشرات النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 1990- 2017	36

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة 1990- 2018	29
02	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 199- 2018	31
03	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2018	33
04	تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990 2018	35
05	تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 1990- 2018	36

قائمة الاختصارات الرموز:

الاختصار/ الرمز	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة بالعربية
BNA	**B**anque **N**ationale d **A**lgérie	البنك الوطني الجزائري
CPA	**P**rêt **P**opulaire **A**lgérien	القرض الشعبي الجزائري
BEA	**B**anque**É**trangère**A**lgérienne	البنك الخارجي الجزائري
BADR	**B**anque**A**gricole de**D**éveloppementet**R**ural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BDL	**B**anque**D**éveloppement**L**ocal	بنك التنمية المحلية
CNEP	**F**onds **N**ational d **E**pargne et de **R**eserve	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
BCA	**B**ank **C**entral of **A**lgérie	البنك المركزي الجزائري
GDP	**G**rowth **D**omestic **P**roduct	إجمالي الناتج الداخلي
ROA	Return On Assets	العائد على الأصول

مقدمـة

مقدمة

يعتبر النظام المصرفي من بين أهم العناصر الأساسية التي تسير عجلة النمو الاقتصادي، فهو أداة للتخطيط المالي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة من طرف السلطة العمومية.

فالنظام المصرفي يمثل بمثابة القلب النابض لكل الاقتصاديات ولابد من تطويره خصوصا بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو الاقتصادي وبما أن الجزائر باعتبارها من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، كان من العسير عليها مسايرة التغيرات التي تشهدها الأنظمة الاقتصادية للدول المتطورة وكذا التجاوب بأسرع ما يمكن مع هذه التغيرات. ورغم أن النظام المصرفي كان طيلة العقود التي مضت رهين لأنظمة تحكمية في ظل الاقتصاد الموجه، إلا انه ومنذ بداية التسعينات قد شهد قفزة نوعية خاصة مع ظهور قانون النقد والقرض، لولا الأوضاع التي عاشتها الجزائر في عشرية التسعينات.

فلقد أرسى هذا القانون القواعد السلمية التي تسمح للبنوك بان تقوم بالأدوار المنوطة بها بشكل سليم وفعال ومن خلال ما سبق تتمحور إشكالية بحثنا هذا على النحو التالي:

ما أثر الإصلاحات المصرفية على تطور النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 1990-2018؟

الأسئلة الفرعية:

أن الإجابة عن الإشكالية الرئيسية سابقة الذكر يتطلب منا البحث عن إجابة للسؤال الفرعي التالي:

- هل ساهمت الإصلاحات المصرفية في تطور النظام المصرفي الجزائري؟
- ما هي أهم الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري؟

الفرضيات:

1- تساهم الإصلاحات المصرفية في تطور النظام المصرفي الجزائري.

2-

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الفترة التي يغطيها الاقتصاد الجزائري بحيث مثلت مرحلة انتقالية مر بها الاقتصاد الوطني والتي تميزت بالتحول وعدم الاستقرار، فشكلت سنوات هذه الفترة صدور العديد من القوانين الاقتصادية والمصرفية على الخصوص, ابتداءا بقانون 86-12 فقانون 88-06 وقانون النقد والقرض10/90 الصادر بتاريخ 1990/04/14 وتعديلات 26 أوت 2003, وتعديلات 10-04

أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهم أهداف البحث فيمايلي:

-إبرار الوضعية الحقيقية الحالية للقطاع المصرفي في الجزائر.

- الوقوف على أهم الإصلاحات المصرفية ومدى فعاليتها في تحسين أداء المنظومة المصرفية.

دوافع اختيار الموضوع:

- الرغبة والميول الشخصي لأنها تصب في صلب تخصصنا.

- الرغبة الملحة لمواضيع ذات الصلة بالأعمال المصرفية وإزالة الغموض بشأنها كخطوة للتخصص فيها مستقبلا.
- أهمية الموضوع في ظل التحولات التي تعرفها الجزائر في السنوات الأخيرة للوقوف على مستوى أداء تطور النظام المصرفي الجزائري ومدى المساهمة في إنجاح الإصلاحات التي مرت به.

حدود الدراسة:

-**الحد المكاني:** فيما يخص المكان فهذه الدراسة يقتصر تطبيقها في النظام المصرفي الجزائري.

-**الحد الزماني:**من حيث الزمان فإن فترة الدراسة تمتد من سنة 1990 إلى غاية 2018 وقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية تماشيا مع المعطيات المتاحة.

المنهج المتبع:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع، ومن اجل الإجابة على مشكلته واختبار فرضياته وتحقيق أهدافه والإحاطة بمختلف جوانبه في إطار الموضوعية، فقد اتبعنا المنهج الوصفي لعرض أهم المفاهيم النظرية،ولتحليل المعطيات والأرقام الإحصائية وإسقاط الجانب النظري على الاقتصاد الجزائري قصد اختبار الفرضية المقدمة.

صعوبات البحث:

مما لا شك فيه، فإن كل عمل إلا وتعترضه جملة من الصعوبات والمعوقات تتمثل فيمايلي:

- التضارب في الإحصائيات وانعدام التحديث الآني لقواعد البيانات.
- عدم توفر الإحصائيات وكذا متغيرات الدراسة الأمر الذي جعل البحث عنها يأخذ الكثير من الوقت والجهد وهو بدوره سبب في نقص الدراسات في هذه الميادين.
- صعوبة تحصيل وجمع المعلومات والإحصائيات الجديدة.

تقسيم العمل:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات، اقتضت الدراسة تناول الموضوع في فصلين تسبقهما مقدمة عامة تتضمن أسباب اختيار الموضوع وكذا إشكالية البحث وفرضيات الدراسة، وأيضا أهداف الدراسة ثم المنهج الدراسة وتليهم خاتمة عامة تتضمن ملخصا للبحث وكذا نتائج البحث واهم التوصيات.

أهتم**الفصل الأول** حول النظام المصرفي الجزائري والإصلاحات المصرفية وتم تقسيمه إلى مبحثين:

-المبحث الأول كان بعنوان هيكل النظام المصرفي في ظل قانون النقد والقرض حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب تناولنا في المطلب الأول مفاهيم عامة حول النظام المصرفي الجزائري والمطلب الثاني أهم إصلاحات قانون 10/90والأمر 11/03,أما المطلب الثالث تناولنا فيه علاقة الإصلاحات المصرفية بتطور النظام المصرفي الجزائري.

-أما المبحث الثاني بعنوان الدراسات السابقة حول تطور النظام المصرفي والإصلاحات المصرفية التي تتعلق بموضوع دراستنا.

في حين تعرضنا في**الفصل الثاني** إلى الدراسة التحليلية لآثر الإصلاحات المصرفية على تطور النظام المصرفي الجزائري خلال فترة 1990- 2018 والذي تم تقسيمه إلى مبحثين:

-المبحث الأول بعنوان الطريقة والأدوات والنموذج المتبع .

-المبحث الثاني بعنوان عرض وتحليل النتائج.

الفصل الأول

النظام المصرفي الجزائري

في ظل الإصلاحات

تمهيد الفصل الأول:

نظرا للمكانة التي يحتلها النظام المصرفي في الحياة الاقتصادية كان واجب على كل دولة أن تعتني به خاصة ولما له من تأثير كبير على تنمية وتطوير الاقتصاد. ومما شهدته الجزائر خلال العشرية الأولى من الاستقلال حيث كانت تحت الاحتلال الفرنسي كان لابد أن تقوم إلىتأميم الجهاز المصرفي بكامله.

ولقد عملت الجزائر للحصول على قطاع مصرفي متطور وذلك منذ الاستقلال للسير في طريق النمو والتطور وبذلت مجهودات كبيرة للحصول على جهاز مصرفي كفء ولتحقيق الإصلاحات والتي لعبت دورا في تطويره.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة حول المنظومة المصرفية الجزائرية واهم الإصلاحات التي مر بها الاقتصاد الجزائري مع توضيح الهيكل العام للنظام المصرفي الجزائري، وارتأينا إلى تقسيم الفصل إلى مبحثين يندرج تحت المبحث الأول هيكل النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون 10/90، أما المبحث الثاني خصص للدراسات السابقة.

المبحث الأول: هيكل النظام المصرفي في ظل قانون النقد والقرض

يعتبر النظام المصرفي الفاعل الأساسي في تعبئة الموارد المالية وتخصيص الأموال التييمكن إقراضها، لذلك يستوجب وجود هيكلة مناسبة وتنظيم اقتصادي ملائم تسمح بان يتمتع المصرف بحرية الحركة واستغلالية القرار مما يؤدي إلىأداء مهني عالي للنظام المصرفي.

المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي الجزائري

الفرع الأول: تعريف النظام المصرفي الجزائري:

هو ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائدة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي ويعمل في أطارعدد من السياسات والتوجيهات التي يتولاها البنك المركزي والتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين المحكمة.[1]

الفرع الثاني: خصائص وأهمية النظام المصرفي الجزائري:

أولا: الخصائص:

يمكن أبراز خصائص النظام المصرفي في النقاط التالية:[2]

- يتكون النظام المصرفي من مؤسسات الوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز.
- يخضع النظام المصرفي في أعماله للإشراف السلطات النقدية ورقابتها في البلد كالبنك المركزي.
- إن النظام المصرفي واسع الانتشار له فروع عديدة تغطي كامل التراب الوطني.
- هو نظام مملوك بالكامل للدولة (ملكية عامة).
- هو نظام قائم يركز على عدد محدود من البنوك للقيام بالعمليات المصرفية.

ثانيا: الأهمية:

تظهر أهمية النظام المصرفي باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الدولة وذلك من خلالمايلي:[3]

- ✓ زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع عملية الادخار والاستثمار لدى المواطنين وتعتبر البنوك الوسيطة بين رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات أو فرص الاستثمار وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للحصول على الأموال.

1- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود و البنوك الأساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص ص 19, 20.

[2]-الهام طراد مروى مزهودي، **دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية-دراسةحالةالجزائر**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، شعبة علوم تجارية، تخصص تمويل مصرفي، 2015 2016، ص 02

[3]-الهام طراد مروى مزهودي، نفس المرجع أعلاه،ص 03

- ✓ تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الإعتماداتالمستندية اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير.
- ✓ تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة كما أنها تلعب دورا هاما في التخفيض من مشكلة البطالة من خلال التوظيف الكامل.[1]
- ✓ تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد في تمويل الاستثمارات وذلك بالرجوع إلى عملية التمويل بما يعود النفع على المجتمع، حيث يؤدي إلى زيادة فرص التشغيل وتخفيض مشكل البطالة.

الفرع الثالث: مكونات النظام المصرفي الجزائري:

يتكون النظام المصرفي الجزائري من البنك المركزي الذي يأتي في قمة النظام المصرفي ومجموعة من البنوك التي يشرف عليها، وبالتالي سيتم التعرف عليها من خلال هذا الفرع.

1/البنك المركزي:

يعرف بأنه بنك البنوك أو بنك الدولة أو شيخ المصارف وهو مملوك للقطاع العام وليس الخاص، والبنك المركزي يمثل العمود الفقري للقطاع المصرفي في أي دولة ويعد مسؤول عن عملية إصدار وتنظيم العملة ويحتفظ في أي دولة بالاحتياطي من العملات الأجنبية ويقوم
بإدارتها كما أن له دور بارز في التنمية الاقتصادية.[2]يحظى البنك المركزي بمجموعة من الخصائص تميزه عن غيره ويمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:[3]

- يقع في قمة النظام المصرفي، ولا يسعى لتحقيق الربح دائما وانما لتحقيق المصلحة العامة.
- يكون دائما المهيمن على الائتمان.
- يمثل سلطة الرقابة العلية على البنوك.
- يكون مملوك من طرف الدولة.

2/ البنوك التجارية:

عرف التشريع الفرنسي البنك التجاري على انه "تلك المؤسسة التي تقوم بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع، ثم إعادة استخدام هذه الأموال لحسابها الخاص في عمليات الخصم والائتمان أو في العمليات المالية"[4]و من خصائصها:

- مؤسسات مالية هدفها الربح على غرار البنوك المركزية.
- تكون في المرتبة الثانية بعد البنوك المركزية في الجهاز المصرفي.

---

[1]–محمد عبد الفتاح الصيرفي، **أدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان، 2006، ص ص 11 12

[2]– زياد رمضان. محفوظجودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للطباعة والنشر،عمان،2000،ص 173

[3]– الهام طراد، مروى مزهودي، مرجع سبق ذكره،ص03

[4]– خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية الطرق الحسابية الحديث**ة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 34

- تتعدد عملياتها وتتنوع في جميع الودائع وتقديم القروض.

2/البنوك الإسلامية والمتخصصة:

سيتم عرض مجموعة من البنوك والتي تتمثل في مايلي:[1]

البنوك المتخصصة:

نوع من أنواع البنوك التجارية تلعب دورا كبيرا في المساهمة في الإسراع ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي بنوك زراعية تساهم في تنمية الاقتصاد وبنوك صناعية تساهم في تمويل المشروعات الجيدة وبنوك عقارية حيث تساهم في بناء العقارات، يمكن ذكر أهم خصائصها كالتالي:

- لا تقبل ودائع من الأفراد فهي تعتمد على رؤوس أموالها.
- أهدافها اجتماعية أكثر من خاصة، لذلك فالدولة تقوم بتقديم مساعدات لها.

البنوك الإسلامية:[2]

تعرف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية عقائدية تعتمد في عملها على العقيدة الإسلامية وتسعى إلى تحقيق المصالح المادية المقبولة شرعا، عن طريق تجميع الأموال وتوجيهها نحو الاستثمار الأمثل، وتعرف كذلك بأنها مؤسسات مالية تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باجتناب التعامل بالصيرفة الربوية.

المطلب الثاني:أهم إصلاحات قانون 10/90 والأمر 11/03 المعدل والمتمم

الفرع الأول:أهم إصلاحات قانون النقد والقرض 10/90

تميزت إصلاحات التسعينات بإدخال عناصر جديدة على النظام المصرفي وهذا لتحقيق اكبر فعالية واستقلالية للبنك المركزي وتوسيع صلاحياته التي تدخل في السوقين المالية والنقدية، وتتمثل هذه الإصلاحات في:

أولا:البنك المركزي:

الذي أصبح يحمل اسم بنك الجزائر[3] وهو عبارة عن مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولا يخضع للمحاسبة العمومية ولا لمراقبة مجلس المحاسبة، ولكن يخضع للقواعد العادية التي تطبق في المحاسبة التجارية، حيث يعتبر تاجرا في علاقته مع الغير واسترجع بصفة مستقلة ونهائية مهامه وصلاحياته في:

- تسيير السياسة النقدية.

---

[1]– الهام طراد، مروى مزهودي، نفس المرجع،ص05

[2]– زويش فاطمة الزهراء، **النظام المصرفي ودوره في تمويلالمشاريع الاستثمارية –دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2013، 2014، ص 09

[3]– المادة 11 من القانون رقم 10/90، المؤرخ في 14ابريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، المعدل والمتمم لسنة 1990

- تنظيم التداول النقدي.
- مراقبة وتنظيم الصرف.
- تسيير المديونية الخارجية وكذا تسيير ومراقبة تسيير الائتمان.

ثانيا: مجلس النقد والقرض:

يعتبر من أهم الهيئات التي تم إنشاؤها بالنظر إلى المهام الموكلة له والسلطات الواسعة التي يتمتع بها، كما يقوم مجلس النقد والقرض بالمهام التالية حسب المواد من 44 الى 50 من قانون النقد والقرض[1] ويقوم بالمهام التالية:

- الإصدار النقدي.
- إصدار قوانين متعلقة بتنظيم غرفةالمقاصة.
- منح الرخص بإنشاء مصارف ومؤسسات مالية سواء كانت جزائرية أوأجنبية وكذا شروط إقامة شبكاتها وفروعها.
- مراقبة النظم والقواعد المحاسبية التي تطبق على المصارف والمؤسسات المالية.

أحدث قانون النقد والقرض إصلاحات كبيرة على مستوى المصارف التجارية والمؤسسات المالية، كما يعرف قانون النقد والقرض المصارف التجارية على أنهاأشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات التالية:

- ✓ جمع الودائع من الجمهور مع الحق في استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها.
- ✓ تقديم القروض إلى الغير مع الحق في فرض الضمانات المصرفية المحددة في هذا الشأن كالتأمينات العينية والشخصية.
- ✓ وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن مع الاحتفاظ بحق إدارة هذه الوسائل والتي تمكن الزبون من تحويل الأموال مهما كان الشكل، أوالأسلوب التقني المستعمل من الأوراق التجارية كالسندات وغيرها من الإسناد المعمول بها في القانون التجاري[2]

ومن أهم المؤسسات المصرفية التي ظلت تنشط حتى بعد عام 1990 نذكر:

- المصارف التجارية BEA، CPA،BNA
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
- بنك التنمية المحلية BDL

---

[1]– مسعودي فاطمة، رحلي مريم، **انفتاح القطاع المصرفي في الجزائر على الاستثمار الأجنبي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، شعبة قانون الاقتصاد وقانون الأعمال، تخصص القانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013/2012، ص ص14،15

[2]– عياد قويدر، إبراهيمي عبد الله، **أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق**، جامعة الاغواط، ص02

- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطCNEP

كما سمح قانون النقد والقرض بإنشاء مصارف ومؤسسات مالية خاصة وكذا إقامة فروع لمصارف ومؤسسات مالية أجنبية في الجزائر, شرط خضوعها لقواعد القانون الجزائري وكذا حصولها على ترخيص من مجلس النقد والقرض ممضي عليها من طرف محافظ بنك الجزائر.[1]و عليه فمن اجل تطوير وتنمية القطاع المصرفي وتشجيعه للاستثمار الأجنبي فيه منح مجلس النقد والقرض الاعتماد للمصارف والمؤسسات المالية الخاصة و الأجنبية والتي تتمثل في:

- البنك المختلط.
- بنك البركة.
- البنك الاتحادي.
- المؤسسة العربية البنكية.
- الشركة الجزائرية للبنك.
- البنك التجاري والصناعي الجزائري.

كما منح قانون النقد والقرض بإنشاء مصارف خاصة برأسمال أجنبي وهي:

- سيتي بنك الأمريكي.
- البنك العربي الأردني.
- بنك تاكسيس.
- البنك القطري ريان بنك

كما تم إنشاء مؤسسات مالية عامة ومختلطة نذكر من بينها:

- مؤسسة ضمان القروض العقارية.
- الصندوق الوطني للإسكان.

❖ **مبادئ قانون النقد والقرض**

يعتبر قانون النقد والقرض من القوانين التشريعية الأساسية، حيث يشمل على أهمالأفكار والمبادئ التي جاءت بها قوانين الإصلاح كما حمل أفكار جديدة تتعلق بالتنظيم المصرفي وأدائه ونظرا لأهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها النظام المصرفي فسوف نحاول التطرق إليها في مايلي:[2]

الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

يعني ذلك إن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن مثل هذه القرارات تتخذ على أساسالأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءا على

[1]– مسعودي فاطمة، رحلي مريم، مرجع سبق ذكره، صص15 16

[2]– لعرباوي أمين، حرير ياسين،**الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع وآفاق**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلومالاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015_2016، ص43

الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف السلطة ذاتها وتبني مثل هذا المبدأ ينتج عنه مجموعة من الأهداف:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي.
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانها.
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حساب المؤسسات العامة والخاصة.

الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:[1]

اعتمد قانون النقد والقرض على هذا المبدأ بحيث الخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي، لم يعد يتميز بتلك التلقائية ولم يعد أيضا يتم بلا حدود بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد وقد سمح هذا المبدأإلى تحقيق الأهداف التالية:

- استقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.
- تقليص دور الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:[2]

أبعدت الخزينة من منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة، وبالتالي أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية، ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية:

- استرجاع البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية، خاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان.
- تراجع دور الخزينة العمومية في تمويل الاقتصاد.
- أصبحت عمليات توزيع القروض لا تخضع إلى قواعد الإدارية، وإنما ترتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة في عدة مستويات، فالوزارة المالية كانت تتحرك على أساسأنها السلطة النقدية والخزينة كانت تلجأ تلقائيا للبنك المركزي لتمويل عجزها وكانت تتصرف كما لوكانت هي السلطة النقدية، والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود، ولهذا جاء قانون

---

[1]– طويل شهرزاد، **اثر الجهاز المصرفي الجزائري على كفاءة الأسواق المالية_دراسة حالة بورصة الجزائر**، مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة مستغانم، 2018/2017، ص11

[2]– لونيسي هدى، **إشكالية تسيير السيولة في البنوك الجزائرية الفترة 2009/1990**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر2011،2012/3، ص67

النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية وذلك عن طريق إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن إي جهة كانت، فوضع هذه السلطة في الدائرة النقدية المتمثلة في هيئة جديدة اسماها {مجلس النقد والقرض}.

❖ **أهداف قانون النقد والقرض:**

يشكل القانون رقم 10/90 نقطة تحول نوعية في مسار النظام المصرفي الجزائري، وتتمثل الأهدافالأساسية لقانون النقد والقرض مايلي:[1]

- ✓ ضبط العلاقة بين بنك الجزائر والذي كان يسمى من قبل بالبنك المركزي الجزائري وبين الخزينة العمومية، بعدما كان هذا الأخيرأداة لتمويل الخزينة دون قيود.
- ✓ منح صلاحيات اكبر لبنك الجزائر من اجل إقامة نظام مالي و مصرفي أكثر استقرارا، وذلك من خلال إنشاء مجلس للنقد والقرض كسلطة نقدية ومنحه صلاحيات واسعة لمراقبة إعمال البنوك والمؤسسات المالية.
- ✓ منح استقلالية اكبر لبنك الجزائر عن السلطة التنفيذية، حيث أصبح يؤدي دور المستشار للحكومة، كما إن هذه الاستقلالية تعني تحميل مؤسسة الإصدار المسؤولية عن الاستقرار النقدي، بالتالي مسائلتها من طرف نواب الشعب وليس الحكومة بعد عرض المحافظ لتقريره السنوي في المجلس الشعبي الوطني.
- ✓ فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي والمصرفي بعدما كان حكرا على القطاع العام، وهو ما يترجم هدف دعم الوساطة المالية وخلق جو من المنافسة.

الفرع الثاني: أهم إصلاحات الأمر11/03 المعدل والمتمم

أصدرت السلطات الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض في 26 أوت 2003 حين لاحظت الضعف الذي لازال يميز أداء الجهاز المصرفي الوطني خاصة بعد فضائح البنوك الخاصة التي كشفت عن ضعف آليات الرقابة والتحكم من طرف البنك المركزي ويعتبره مسؤول كسلطة نقدية، إذ تم من خلال هذا الأمرإضافة عضوان في مجلس النقد والقرض من اجل تدعيم الرقابة، معينان من رئاسة الجمهورية وتابعين للوزارة المالية فمنح بذلك الأمر تدخل حكومي جدي في هياكل البنك المركزي ويهدف هذا التعديل إلى:[2]

أولا:السماح لبنك الجزائر بممارسة أحسن لصلاحياته عن طريق:

- الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر.

[1]– زيتوني كمال، **النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس LMD**، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017/2016، ص08

[2]– قلمين فايزة، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثاره على تعبئة المدخرات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2015/2014، ص ص94,95

- توسيع صلاحيات مجلس النقد والفرض، وذلك بإضافة شخصين يعينان بموجب مرسوم رئاسي بالإضافةإلى المحافظ ونوابه الثلاثة وثلاثموظفين سامين لهم خبرة ودراية بالمسائل المالية.
- تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافةأمانة عامة لها وإمدادها بالوسائل والصلاحيات الكافية لممارسة مهامها على أحسن وجه.

ثانيا: تقوية الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة عن طريق:

- أنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر والوزارة المالية لتسيير الموجودات الخارجية والدين الخارجي.
- أثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.
- التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط المصرفي والمالي، والعمل على توفير الأمن المالي للبلاد.

ثالثا: توفير أحسن حماية للبنوك ولادخار الجمهور عنطريق:

- تدعيم الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنوك ومسيريها، وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط وقواعد العمل المصرفي.
- أنشاء صندوق التامين على الودائع الذي يلزم البنوك التامين على جمع الودائع.
- توضيح وتدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من تكوين موظفين ومراقبين أكفاء ووجود نظام معلومات فعال يرتكز على تقنيات تحويل المعلومات سريعة والتحكم الجيد في تكنولوجيا المعلومات ومن أهم التعديلات التي جاء بها الأمر 11/03 هي:[1]

- ✓ تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين منفصلين هما: مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض.
- ✓ تمنع بعض المواد من قانون 10/90 كل الأشخاص عدا البنوك والمؤسسات المالية من ممارسة عمليات البنك والقرض كما رفع المنع على الخزينة والمصالح المالية للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، ولكن الأمر 11/03 لم يرفع المنع إلا على الخزينة العمومية.
- ✓ بموجب هذا القانون 11/03 أسس بنك الجزائر جمعية المصرفيين الجزائريين وأصبح يتعين على كل بنك ومؤسسة مالية في الجزائر الانخراط فيها ويمكن لوزير المالية أو المحافظ بنك الجزائر استشارة الجمعية في كل المسائل التي تهم المهنة المصرفية.

من خلال القراءة القانونية للأمر 11/03 نجد ان بعض مواده جاءت بنفس المحتوى بالنسبة لمواد القانون 10/90 كما أن الكثير من المواد تم تعديلها وإلغاؤها بموجب هذا الأمر، ونذكر على سبيل المثال:

[1]– باكور حنان، **الجهاز المصرفي ومتطلبات العولمة المالية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2014/2013، ص22

- المادة 33من قانون 10/90 التي عدلت بالمادة 88 من الامر11/03 المتعلق بالنقد والقرض والتي تنص "يجب إن يتوفر للبنوك والمؤسسات المالية رأس المال مبرأ كليا ونقدا يعادل على الأقل المبلغ الذي يحدده نظام يتخذه المجلس ....."[1][2]

من خلال استعراض أهداف واهم تعديلات الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض يمكننا القول بان هذا الأمر قد ساهم فعلا في أدراج قواعد السوق وتوظيف أسس جديدة للعلاقة بين البنوك وزبائنها، كما ساعد في التطهير المالي إلى جانب هذا فقد أعطى دعما جديدا للاستثمار الأجنبي من خلال عدة إجراءات كإعطاء كل الصلاحيات لبنك الجزائر في تحديد شروط فتح فروع بنوك أجنبية في الجزائر.

وأتى الإصلاح المصرفي لسنة 2010 لتعديل قانون النقد والقرض 11/30 وأهم النقاط التي جاء بها هذا الإصلاح في:[3]

1. أتى بتعريف لبنك الجزائر وتحديد صلاحياته ومهامه وحرصا على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وتوفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي. ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب كل الوسائل الملائمة لتوزيع القرض وتنظيم السيولة ويسهر على حسن سير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف.
2. في إطار سلامة النظام المصرفي وصلابته فرض بنك الجزائر على المصارف العاملة في الجزائر أن يكون لها حساب جاري دائن معه لتلبية حاجات عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع لكي يحرس على سير الحسن لهذه النظم وفعاليتها وسلامتها.كما يحدد القواعد المطبقة عليها عن طريق نظام يقرره مجلس النقد والقرض، كما حرص هذا الأخير على أنه لا يمكن الترخيص بالمساهمات المالية في البنوك والمؤسسات المالية، التي يحكمها القانون الجزائري إلا في إطار الشراكة تمثل المساهمة الوطنية المقدرة ب 51% على الأقل من رأس المال وزيادة على ذلك تملك الدولة سهم نوعيا في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة التي يخول لها واجبها الحق في ان تمثل في أجهزة الشركة دون الحق في التصويت.

---

[1]– الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 2003/03/27

[2]– باكور حنان, مرجع سبق ذكره، ص23

[3]- ملوك عثمان. زعبون حليمة، معمري عبد الكريم،**الجهاز المصرفي الجزائري ومشاكل تمويل التجارة الخارجية**, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر شعبة العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة احمد دراية، ادرار ، 2014–2015 ص 18

المطلب الثالث: علاقة الإصلاحات المصرفية بتطور النظام المصرفي الجزائري:

لقد خضع تطور النظام المصرفي في الجزائر إلى عدة تغيرات منذ الاحتلال إلى يومنا هذا، ولقد كانت السلطات الجزائرية تطمح، وفي كل مرة، إلى مطابقة وملائمة النظام المصرفي مع الإصلاحات الاقتصادية المتجددة من حين لآخر[1].

فبعد الاستقلال السياسي ورثت الجزائر جهازا مصرفيا قائما على أساس النظام الليبرالي يخدم المصالح الفرنسية، وهذا ما جعل السلطات العمومية الجزائرية تهتم بإنشاء جهاز مصرفي يوافق نموذج التنمية الاقتصادية يتكون من[2]:البنك المركزي الجزائري (BCA)، الصندوق الجزائري للتنمية (CAD)،الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).

ولقد كانت البداية سنة 1966 بتأميم البنوك الأجنبية ليتشكل بذلك جهاز مصرفي جزائري يتكون من بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها إلى الدولة وهي[3]: البنك الوطني الجزائري (BNA)،القرض الشعبي الجزائري (CPA)، والبنك الجزائري الخارجي (BEA)،واحتفظ هذا الأخير بهيكله كما هو إلى غاية بداية الثمانينات، أين أعيد النظر في تنظيمه ووظائفه تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية المكثفة. وتجدر الإشارة أن أهم ما ميز النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال حتى بداية الثمانينات هو ازدواجية النظام البنكي من قطاع بنكي وطني قائم على أساس اشتراكي، وقطاع بنكي أجنبي قائم على أساس ليبرالي رأسمالي. وهذا حتى سنة 1966، واحتكار الخزينة العمومية للساحة المالية وهيمنتها على جميع أوجه النشاط المالي والبنكي. وتجسد محاولة إصلاح المنظومة المصرفية بتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية، حيث تم إصدار القانون 86-12 الصادر في 1986/08/19 والخاص بنظام البنوك وشروط الإقراض كمحاولة لإصلاح النظام المصرفي بما يتوافق والإصلاحات التي مست باقي المؤسسات الاقتصادية. وقد ترتب عن هذا القانون أن الجهاز المصرفي يتكون من البنك المركزي الجزائري إضافة إلى مؤسسات القرض المختصة، وأعطى للبنوك حق الإطلاع على الوضعية المالية للمؤسسات قبل الموافقة على منح القروض. وحتى يصبح هذا القانون أكثر توافقا مع استقلالية المؤسسات العمومية[4]، فقد تم تعديله بالقانون 88-06 المؤرخ في 1988/01/12 والذي نادى باستقلالية البنوك والمؤسسات المالية وضرورة تعديل قواعد التمويل، بحيث توجه الاهتمام نحو تحقيق المردودية المالية للمشاريع الاستثمارية، كما نص على ضرورة استعادة البنك المركزي صلاحياته في

---

[1]- تركي لحسن، مخلوفي عبد السلام،**معوقات تطور النظام البنكي في الجزائر**، المركز الجامعي، بشار، ص01

[2]- بورمة هشام،**النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة مالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2008-2009، ص 07

[3]- صوفان العيد،**دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة دراسة التجربة الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، قسنطينة، ص 03

[4]- مليكة زغيب، حياة نجار، **النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-الواقع والتحديات، جامعة سكيكدة وجامعة جيجل، ص ص 398-400

تطبيق السياسة النقدية، في حين تتكفل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بتمويل مشاريع المؤسسات العمومية الاقتصادية وفقا للإطار الذي يرسمه المخطط الوطني للقرض. وهذا بالاتجاه نحو مبادئ المردودية والربح في الجهاز المصرفي، وبعد ما أتضح أن قانون 86-12 غير ملائم للوضعية الاقتصادية، توصلت الإصلاحات المالية، وتجسدت في منح البنوك استقلاليتها المالية سنة 1989بهدف زيادة فعالية نشاطها ورفع مردوديتها. وبصدور قانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 والمتضمن قانون النقد والقرض استكمالا للإصلاحات السابقة، تم إدخال تصحيح الوضعية المالية للبنوك، حيث تم إلغاء مبدأ التخصص وأصبح بإمكان البنوك القيام بكل أنواع العمليات البنكية في كل القطاعات الاقتصادية وبذلك تكون البنوك العمومية قد تحصلت على نظام البنك الشامل، كما نص على ضرورة إنشاء سوق مالية وتطوير السوق النقدية وتوسيع عملياتها، الشيء الذي سمح للبنوك بتسوية ولو جزء من سيولتها عن طريق تدخلاتها في هذا السوق.

وبالرغم من الإصلاحات التي مست تطور القطاع المصرفي الجزائري إلا انه يجد نفسه اليوم أمام واقع متدهور لا يستجيب لمتطلبات المرحلة الحالية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

حسب اطلاعنا وفي حدود ماتوفر لدينا من معلومات ومراجع حول البحث، هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي أنجزت في مختلف جهات الوطن وتناولت موضوع الإصلاحات المصرفية في الجزائر.

المطلب الأول:النتائج المتواصلإليها من خلال الدراسات السابقة

A. الدراسات العربية:

1. **دراسة:**زرياحن محمد، النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية، جوان 2006[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم اثر الإصلاحات على دور النظام المصرفي الجزائري في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، وذلك من خلال أعطاء فكرة على تطور هذا النظام تاريخيا وذلك منذ حقبة ماقبل الاستقلال الوطني، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المصارف تعتبر مؤسسة مالية تلعب دور الوسيط بين العارضين والطالبين للأموال وهي أداة الائتمان ومحرك للنشاط الاقتصادي، وأداة فعالة في عملية تمويل التنمية الاقتصادية. يمكن للجهاز المصرفي الجزائري أن يتأقلم ويواكب كل الإصلاحات التي تمت، والإصلاحات المستقبلية على مستوى المؤسسات العمومية، ومنها المصارف وذلك للاستجابة أكثر مع التحولات الاقتصادية الجديدة والتي يفرضها منطق اقتصاد السوق، وأيضا مقتضيات النظام العالمي الاقتصادي الجديد والعولمة.

[1]-زرياحن محمد، **النظام المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران, وهران, جوان 2006

2.دراسة: بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثاره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية, (2005-2006)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور النظام المصرفي الجزائري في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية المصرفية وذلك للوقوف على اثر هذه الإصلاحات وتفعيل هذا الدور باستخدام الأسلوب التحليلي الوصفي لاستعراض السياسات الاقتصادية المتبعة خلال فترة الإصلاح، ولبيان الاتجاهات العامة لأثر الإصلاحات الاقتصادية و المصرفية على دور النظام المصرفي في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، والأسلوب الإحصائي من خلال الاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية الملائمة لتحليل مجموعة البيانات والمعلومات التي وردت في البحث، توصلت الدراسة إلى أن هناك تطور متزايد في القدرات المالية للنظام المصرفي الجزائري خلال تلك الفترة، إلاإن مساهمته في تمويل التنمية قد تباينت بين مؤسسات هذا النظام تباينا يتفق واتجاهات كل بنك داخل الاقتصاد الوطني وشكل القطاع الذي يسعى إلى تمويله.

3.دراسة: لونيسي هدى، إشكالية تسيير السيولة في البنوك الجزائرية 1990_ 2009، (2011-2012)[2].

كان هدف هذه الدراسة هو محاولة عرض صورة حقيقية عن واقع الجهاز البنكي الجزائري والى مدى تأثره بسلسلة الإصلاحات التي خضع لها، باستخدام المنهج الوصفي من اجل عرض المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالموضوع والمنهج التحليلي لشرح وتحليل مختلف الإحصائيات النقدية، بحيث توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات المالية التي تمت على المنظومة المصرفية خلال السنوات 1971 ثم 1986 والمتعلقة بنظام البنوك وشروط الإقراض ثم سنة 1988 والمتعلقة بتوجيه المؤسسات العمومية، قد عرفت قصورا ظل يلازمها مما استدعى الأمر تبني إصلاحات جديدة سنة 1990.

[1]- بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثاره على تعبئة المدخرات**، شهادة دكتورا، العلوم الاقتصادية، جامعةالجزائر، الجزائر,2005، 2006

[2]-لونيس هدى، مرجع سبق ذكره..

B. الدراسات باللغة الأجنبية:

1) ISHAQ HASINI، KADRA DAHOU، the evolution of the Algeria banking system(2000_ 2015)،2018، management dynamics in the knowledge economy،vol 06، university of mascara[1]

تهدف هذه الدراسة إلى ألقاء الضوء على النظام المصرفي الجزائري من خلال استنباط مراحل تطوره بدءا من الاستقلال (1962)، حيث تحررت الجزائر من النظام المصرفي الاستعماري، ولدراسة التطور ركزت الدراسة على المرحلة الحرجة في تطور النظام المصرفي الجزائري(المرحلة الاستعمارية، مرحلة السيادة الوطنية، والتنشئة الاجتماعية،مرحلة التقيد، ومرحلة التحرر) . بالإضافة إلى ذلك، حللت الدراسة عدة مؤشرات للقطاعات المصرفية في الجزائر مثل (انتشار سعر الفائدة، ملكية البنوك، نشاط البنوك، وربحية البنوك). علاوة على ذلك، فهي تقارن بين القطاع المصرفي الجزائري والقطاعات المصرفية لدولة في شمال أفريقيا، المغرب وتونس.

كشفت الدراسة أن النظام المصرفي الجزائري شهد العديد من التحولات. لذلك، قامت السلطات الجزائرية ببناء نظام مصرفي جزائري (البنوك المملوكة) لتحل محل النظام المصرفي الاستعماري. وقد تبنت الحكومة الجزائرية العديد من الإصلاحات وذلك على أساس متطلبات اقتصادية واجتماعية، في أوائل التسعينات خاصة مع قانون المال والائتمان1990، حيث سعت السلطات الجزائرية لتحرير أنشطة البنوك، حيث تغير النظام المصرفي الجزائري بشكل جذري، وفي عام 2016 كان يتألف من 20 بنك تجاري و08 شركات مالية ومجموعة من مكاتب الاتصال للبنوك الأجنبية، نمت الأصولالإجمالية من عام 2000-2015 حيث زاد إجماليالأصول 412% ومجموع الأصول التي تمثل 5،75%من GDP في عام 2015، ومنحوا المزيد من القروض للاقتصاد فارتفع الائتمان للاقتصاد كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي من 2،4% في عام 2000 الى4،4% في عام 2015. لذلك، كان لتقدم النشاطات المصرفية تأثير ايجابي على ربحية البنوك حيث بلغ ROA 0،46% في عام 2005 و1،9% في عام 2015.

سياسة التحرر شجعت دخول 13 بنكا أجنبيا مما أدىإلى تحسين جودة الخدمات، ومن ناحية أخرى لا يزال القطاع المصرفي الجزائري بحاجة إلى المزيد من التطور للوصول إلى مستوى البنوك في المغرب وتونس خاصة في تركيز السوق وإدارة مخاطر الائتمان.

2) Michael hodd، **impact of economique reforms in Algeria**، university of Westminster،london،england، revue des sciences economique et de gestion، n°1، 2002[2]

حاول الكاتب قياس الآثار التي أحدثتهاالإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها السلطات الجزائرية سنة 1988، إذ انشأ نموذجا من 06 معادلات سلوكية تمثل مختلف العوامل التي يمكن من خلالها معرفة التغير الايجابي أو السلبي الذي طرا على الاقتصاد الجزائري بعد تطبيق تلك الإصلاحات.

[1]- ISHAQ HASINI، KADRA DAHOU،**the evolution of the Algeria bankingsystem (2000_ 2015)**، management dynamics in the knowledge economy،vol 06، university of mascara، 2018

[2]-Michael hodd، **impact of economique reforms in Algeria**، university of Westminster،london،england، revue des sciences economique et de gestion، n°1، 2002

توصل إلى نتيجة مفادها إن تحسنا قد ظهر بعد الإصلاحات في 04 من 06 معادلات وهي نتائج شبيهة بتلك المسجلة في برامج إصلاحات البلدان الأخرى. حيث ان تحرير المتغيرات المالية الأساسية كسعر الفائدة، سعر الصرف والأسعار، يكون لها تأثير مباشر وسريع على الاقتصاد، إما فيما يتعلق بمستوى الإنتاج ومستوى العمالة فقد تبين إن برنامج الإصلاحات لم يظهر أي تحسن فيهما.اذ يتطلب تحسين وضعية الصناعة خوصصة القطاع الصناعي،والتي قد تأخذ وقت طويل نسبيا نتيجة تعقد مراحلها وصعوبة تجاوز العراقيل السياسية. إما في ما يخص سوق العمالة فانه عادة ما يتطلب تغيير الذهنيات تجاه التوظيف ومراجعة التشريعات العمالية وإصلاح قطاع الضمان الاجتماعي، وهذا قد يؤدي إذا ما طبق في الوقت الراهن إلى مخاطر الانفجار الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي.

3) Zegrier Adel، the effect of development of the banking sector on economic growth empirical study of the status of Algeria during the period (1998-2012)[1]

استخدم الباحث نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، حيث تم اختيار ست متغيرات حيث يمثل المتغير التابع حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بينما تتمثل المتغيرات المستقلة في كل من مصفوفة التطور المصرفي ونسبة كل من تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافا إليها التغير في المخزون، والإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري إلى الناتج الداخلي الخام، علاوة على التضخم بأسعار المستهلكين. وهذا بهدف محاولة نمذجة العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال نموذجين، حيث يأخذ ثانيها متغير وهمي يمثل ظاهرة التحرير المصرفي. وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، وقد تم التوصل إلى عدة نتائج أبرزها اثر لوغاريتم متغير التطور المصرفي بشكل ايجابي ولكن بقدر ضعيف في النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل، واثر لوغاريتم متغير نسبة تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافا إليها التغير في المخزون إلى الناتج الداخلي الخام بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل، واثر على متغير الإنفاق الحكومي بشكل ايجابي في النمو الاقتصادي سواء الأجل القصير أو الطويل، وعلى متغير الانفتاح التجاري إلى الناتج الداخلي الخام بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل،واثر أيضا على متغير التضخم بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير أو الطويل، واثر مؤشر التحرير المصرفي بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي إما في الأجل القصير أو الطويل لكن بشكل ضعيف وغير معنوي إحصائيا. بالإضافةإلى ذلك تم عرض متطلبات عملية تحديث الجهاز المصرفي والنشاط الاقتصادي في الجزائر، والتي تستدعي تكاتف عدة متطلبات تشمل دور كل من الدولة، البنك المركزي، البنوك التجارية، وبورصة الجزائر.

[1]-Zegrieradel،**the effect of development of the banking sector on economic growth empirical study of the status of Algeria during the period(1998 _ 2012)**،EL_oued university

المطلب الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أنها التفتت نحو مناقشة مشكلات محددة ذات علاقة جزئية بموضوع هذه الدراسة، وهي تشكل أساس جيد لاستفادة الباحث من النتائج التي توصل إليها،كذلك لهذه الدراسات السابقة أوجه تشابه واختلاف مع موضوع هذه الدراسة سنلخصها مايلي:

_ إن اغلب الدراسات السابقة ركزت على دراسة النظام المصرفي الجزائري منها دراسة زرياحن محمد، بطاهر علي، ومنها ماكان أخص مثل اثر الإصلاحات المصرفية على الوساطة المالية في الجزائر، إما عن دراسة إسحاق هاشمي وخضرة دحو فقد توافقت مع دراستنا من حيث تطور النظام المصرفي الجزائري، إما عن المنهج المتبع فكل الدراسات استخدمت المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج الإحصائي في الجانب التطبيقي وهذا ماتبعته دراستنا الحالية.

–وما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة أنها طبقت في الجزائر خلال الفترة (2018/1990) إما عن الطريقة المتبعة للدراسة فقد اعتمدنا على الدراسة تحليلية

خلاصة الفصل الأول:

شهد الجهاز المصرفي تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة وذلك بفضل الإصلاحات التي قام بها، إلاأنها لم تكن مجدية إلا بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي جاء ببنود هامة ليعكس المكانة التي يجب إن يكون عليها النظام المصرفي الجزائري، فقانون النقد والقرض 10/90 هو من بين الإصلاحاتالأساسية التي عرفها النظام المصرفي، إلا انه لم يخلو من بعض الشوائب فيه، ومن اجل ضمان فعالية أكثر للبنك في تحقيق أهدافه فقد تعرض إلى بعض التعديلات ولعل أهمها كان في سنة 2003 و2010 وهذا من اجل تطوير الجهاز.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات المصرفية على تطور النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 1990-2018

تمهيد الفصل الثاني:

بعد تقديم الجانب النظري والمتعلق بالمفاهيم الأساسية حول الإصلاحات المصرفية والنظام المصرفي الجزائري بالإضافة إلى بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بينهما ومحاولة معرفة العلاقة في ما بينها وما ميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات.

في هذا الفصل سيتم إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال الدراسة التحليلية لتطور النظام المصرفي الجزائري على البنوك الجزائرية، وبغية تحقيق ذلك واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة قمنا بتقسيم فصل الدراسة التطبيقية إلى مبحثين:

- ✓ **المبحث الأول: الطريقة والأدوات والنموذج المتبع**
- ✓ **المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج**

المبحث الأول: الطريقة والأدوات والنموذج المتبع

سنقوم في هذا البحث بتحديد متغيرات الدراسة بالإضافةإلى الحصول على البيانات المستخدمة في التحليل مع الإشارةإلى النموذج المستخدم في الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة:

سنتطرق في هذه المطلب إلى طريقة اختيار مجتمع وعينة الدراسة وتحديد متغيرات الدراسة خلال الفترة المحددة (1990-2018) مع الإشارةإلى مصادر البيانات.

الفرع الأول: اختيار المجتمع وعينة الدراسة

انطلاقا من هدف الدراسة المتمثل في محاولة معرفة مدى تأثير الإصلاحات المصرفية على تطور النظام المصرفي الجزائري في الاقتصاد الوطني، وعليه سنقوم ببناء نموذج إحصائي للفترة الممتدة مابين (1990-2018) من أجل التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وقبل تحديد متغيرات الدراسة ارتأينا إلىإعطاء نظرة عن أخر التطورات التي مست النظام المصرفي في الجزائر.[1]

دعم الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 الإطار القانوني للنشاط المصرفي وذلك بتعزيز استقرار النظام المصرفي، ولاسيما شروط الدخول إلى المهنة المصرفية.

على المستوى التنظيمي واصل مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر جهودهما في مجال توطيد وتعزيز شروط ممارسة النشاط والتقارير المصرفية، واستمر بنك الجزائر واللجنة المصرفية في العمل بنشاط على تدعيم الإشراف المصرفي بجعله على الخصوص مطابقا للمعايير والمبادئ العالمية في هذا المجال، وبالتوازي مع ذلك قام بنك الجزائر بتمحيص آليات المراقبة واليقظة بالنسبة للنظام المصرفي في مجمله ووضع في 2007 عملية متابعة المصارف عن طريق اختبارات المقاومة إضافةإلى مؤشرات صلابة النظام المصرفي.

على اثر دخول بنكيين جديدين في النشاط أصبح النظام المصرفي في نهاية 2008 يتكون من 26 مصرف ومؤسسة مالية معتمدة يقع مقرها بالجزائر العاصمة ومصرف للتنمية في طور إعادة الهيكلة، وتتوزع إلهيات المصرفية والمؤسسات المالية كما يلي:

-06 مصارف عمومية من بينها صندوق التوفير.

- تعاونية تامين واحدة معتمدة لإجراء العمليات المصرفية.

- 14 مصرف خاصا من بينها مصرف واحد برؤوس أموال مختلطة.

- 03 مؤسسات مالية من بينها 02 عموميتان.

- شركتان خاصتان للاعتماد الايجاري.

[1]- ينك الجزائر، **التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر 2009، ص ص 116-117

في نهاية ديسمبر 2008 وصلت شبكة المصارف العمومية إلى 1057 وكالة وشبكة المصارف والمؤسسات المالية الخاصة 244 وكالة مقابل 196 وكالة في 2007، ويصل مجموع شبابيك المصارف (بدون فروع) إلى 1301 شباكا مقابل 1233 في 2007 وهو ما يعادل شباكا لكل 26400 ساكنا مقابل 27400 في2007 ويتأكد التحسن الملاحظ في الصيرفة منظور إليه من زاوية تنمية الشبكة من خلال نسبة اليد العاملة النشطة / الشبابيك المصرفية التي تبلغ 8300 شخصا في سن العمل لكل شباك مقابل 8500 في 2007.

الفرع الثاني: تحديد طريقة جمع المتغيرات

ارتأينا الاعتماد على سلاسل زمنية سنوية تمتد على طول الفترة من 1990 إلى 2018 ليتم الحصول على ما قيمته 29 مشاهدة، وفيمايلي نقوم بتحديد متغيرات الدراسة.

أولا: معدل إعادة الخصم:[1]هو وسيلة يرجع إليها البنك التجاري إلى بنك للحصول على السيولة مقابل تنازله عن الأوراق التجارية وهو أحد أهم أدوات السياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان، حيث كان بنك الجزائر قبل قانون 90-10 يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة الخصم خاص بكل قطاع، لكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم الذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده.

وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات بتطور المجاميع النقدية والقرض ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي، وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم.

ثانيا: الكتلة النقدية M2:هي كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، وهي كافة أشكال النقود التي يحوزها الإفراد والمؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والتطور العادات المصرفية في المجتمع.

وتشمل الكتلة النقديةM2:

M2=حسابات الادخار على الدفاتر+ حسابات من أجل التنمية الصناعية+ الحسابات لأجل والسندات غير القابلة للتداول + شهادات الإيداع وما شابهها التي يصدرها الوسطاء الماليون في السوق النقدية + الأسهم والحصص المصدرة من قبل شركات الاستثمار ذات رأس المال.

[1]- يمينة شبيرة، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص 82

ثالثا: مقابلات الكتلة النقدية:[1] هي مجموعة التسليفات العائدة لمصدري النقد وشبه النقد وعلى هذا الأساس فالتطورات التي تحدث على الكتلة النقدية تراجع بالدرجة الأولى إلى مقابلات الكتلة النقدية،
وتتمثل هذه المقابلات في شكل أصول خارجية وقروض للدولة وقروض للاقتصاد.

رابعا: رصيد الميزان التجاري:[2]هو أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات وهو يسجل كافة البنود ذات الطابع المادي والخاصة بمجمل الحركات السلع من صادرات وواردات الدولة من ونحو الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة تكون غالبا سنة.

أن الميزان التجاري الجزائري لا يختلف في هيكله عن بقية دول العالم إلا فيما يتعلق بإظهاره للدور الاستراتيجي الذي يلعبه قطاع المحروقات في جانب الصادرات البترولية والتي تشكل الموارد الأساسية لمداخيل الدولة.

خامسا: تطور مؤشرات النظام المصرفي الجزائري

الناتج الداخلي الخام PIB: يعتبر الناتج الداخلي الخام أحسن مؤشر بالنسبة للاقتصاديين لتقدير نمو وتطور النشاط الإنتاجي، الذي يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فارة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أو ثلاثة أشهر، الناتج الداخلي الخام يقدر بالقيمة الاسمية أو بالقيمة الحقيقية.

وتعتمد هذه الدراسة على سلسلة زمنية لبيانات سنوية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018، تكمن في المعطيات الصادرة عن الهيئات الدولية الوطنية الرسمية يمكن تلخيصها في الجدول رقم 01

جدول رقم 01: مصادر معطيات الدراسة خلال الفترة 1990- 2018

السلسلة	الرمز	المصدر	المدة
معدل إعادة الخصم	-	بنك الجزائر	
الكتلة النقدية	M2	بنك الجزائر	
مقابلات الكتلة النقدية	-	بنك الجزائر	**1990- 2018**
رصيد الميزان التجاري	BCR	بنك الجزائر	
الناتج الداخلي الخام	BIP	قاعدة بيانات البنك الدولي	**1990- 2017**

المصدر: من إعداد الطالبتين

[1]- يمينة شبيرة، مرجع سبق ذكره، ص 93

[2] - زراقة محمد، **أثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية-حالة الجزائر 1990-2014**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية تخصص اقتصاد قياسي، بنكي ومالي. جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص115

المطلب الثاني: الأدوات

تم الإشارة في هذا المطلب إلى أدوات الدراسة المتمثلة في نموذج الدراسة والمتمثل في النموذج الإحصائي.

الفرع الأول: الأدوات الإحصائية

تم الاعتماد على نتائج البحوث العلمية المنشورة، رسائل ماجستير، رسائل دكتوراه، تقارير سنوية صادرة من هيئات دولية ووطنية.

الفرع الثاني: تعريف نموذج الدراسة[1]

هو تصنيف لنموذج رياضي، يجسد مجموعة من الفرضيات الإحصائية فيما يتعلق بتكوين عينة إحصائية، وبيانات شبيهة من مجتمع إحصائي أكبر.

يمثل النموذج الإحصائي عملية تكوين البيانات. تصف الافتراضات التي يجسدها النموذج الإحصائي مجموعة من توزيعات احتمال، يفترض أن بعضها يقارب التوزيع الذي أخذت منه عينة بيانات معينة. توزيعات الاحتمال المتأصلة في النماذج الإحصائية.

ما يميز النماذج الإحصائية عن بعضها البعض وعن النماذج غير إحصائية وعن النماذج الرياضية، هو إن النموذج الإحصائي يحدد عادة من خلال المعادلات الرياضية التي تربط متغير عشوائي أو أكثر وربما متغيرات غير عشوائية أخرى، على هذا النحو، النموذج الإحصائي هو " تمثيل أساسي لنظرية " (هيرمان أدير نقلا عن كينيث بولين)

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج

سنعرض في هذا المبحث مختلف النتائج المتحصل عليها، ومناقشتها للخروج بنتائج وتوصيات

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

سنحاول في هذا المطلب دراسة مؤشرات تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات المصرفية.

الفرع الأول: تطور معدل إعادة الخصم:

الجدول رقم02: تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال 1990-2018

(القيم بالنسبة المئوية)

يحسب إبتداءا من	إلى	المعدل
1963/01/01	1971/12/31	%3.75
1972/01/01	1986/09/30	%2.75
1986/01/01	1989/05/01	%5.00
1989/05/02	1990/05/21	%7.00

[1]-wiki <https://ar.m.wikipedia.org، 22/05/2019، 09. 09:35

1990/05/22	1991/09/30	%10.50
1991/10/01	1994/04/09	%11.50
1994/04/10	1995/08/01	%15.00
1995/08/02	1996/05/27	%14.00
1996/08/28	1997/04/20	%13.00
1997/04/21	1997/06/28	%12.50
1997/06/29	1997/11/17	%12.00
1997/11/18	1998/02/08	%11.00
1998/02/09	1999/09/08	%9.50
1999/09/09	2000/01/26	%8.50
2000/01/27	2000/10/21	%7.50
2000/10/22	2002/01/19	%6.00
2002/01/20	2003/05/31	%5.50
2003/06/01	2004/03/06	%4.50
2004/03/07	2016/09/30	%4.00
2016/09/30	حتى ألان	%3.50

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 41، مارس 2018، ص19

الشكل رقم 01: تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2018

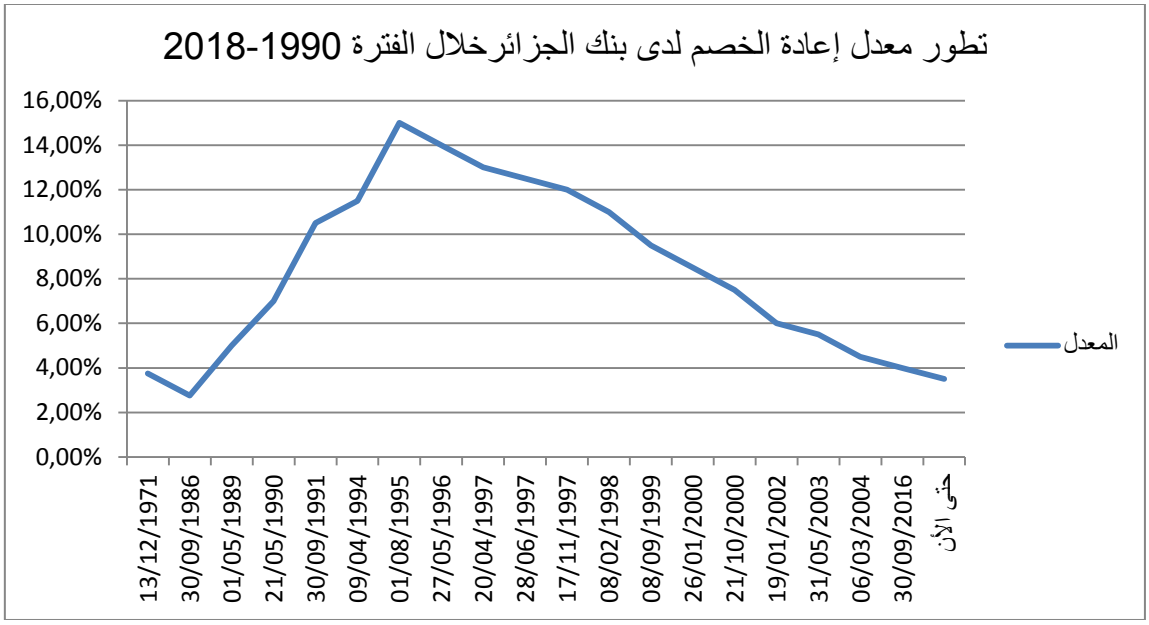

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدولرقم 02

الفرع الثاني: تطور الكتلة النقدية:

يمكن تعريف الكتلة النقدية على أنها حجم النقد المتداول في إي اقتصاد، وفي الجزائر تتكون الكتلة النقدية من العناصر التالية:

أ- **النقود القانونية:** والتي تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

ب- **النقود الكتابية:** تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال الخاصة لدى الخزينة، والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك أخر.

ت- **أشباه النقود:** وتشمل ودائع لأجل لدى البنوك التجارية والودائعالمختصة المسيرة من مؤسسات القرض، والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية، فهي تشكل ما يسمى بالسيولة المحلية **M2**

ويمكن تتبع أهم التطورات التي مرت بها الكتلة النقدية في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم03: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990 -2018

الوحدة: مليار دينار

السنوات	النقود القانونية	النقود الكتابية	الكتلة النقديةM1	أشباه النقود	الكتلة النقديةM2	معدل النمو%M2
1990	134.94	135.14	270.08	72.92	343.0	11.31
1991	157.2	167.79	325	90.27	415.27	21.07
1992	184.85	184.86	369.7	146.2	515.9	24.23
1993	211.3	235.6	446.9	180.5	627.42	21.62
1994	222.98	252.84	475.8	247.7	723.51	15.31
1995	249.96	269.3	519.1	280.45	799.56	10.51
1996	290.9	298.2	589.1	325.95	915.05	14.44
1997	337.6	334.0	671،6	410.0	1081.5	18.19
1998	390.4	436.0	826.4	766.1	1592.5	47.25
1999	440.0	465.2	905.2	884.2	1798.4	12.36
2000	484.5	563.7	1048.2	974.3	2022.5	13.03
2001	577.2	661.3	1238.5	1235.0	2473.5	22.3
2002	664.7	751.6	1416.3	1485.2	2901.5	17.3
2003	781.4	862.1	1643.5	1656.0	3299.5	13.72
2004	874.3	1291.3	2165.6	1478.7	3644.3	10.45
2005	921.0	1516.5	2437.5	1632.9	4070.4	11.69
2006	1081.4	2086.2	3167.6	1766.1	4933.7	21.21
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761.0	5994.6	21.5
2008	1540.0	3424.9	4964.9	1991.0	6955.9	16.04
2009	1829.4	3114.8	4944.2	2228.9	7173.1	3.12
2010	2098.6	3657.8	5756.4	25243.3	8280.7	15.44
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2	19.91
2012	2952.3	4729.2	7681.5	3333.6	11015.1	10.94
2013	3204.0	5045.8	8249.8	3691.7	11941.5	8.41

2014	3658.9	5944.1	9603.0	4083.7	13686.7	14.61
2015	4108.0	5153.1	9261.1	4443.4	13704.5	0.13
2016	4497.2	4909.8	9407.0	4409.3	13816.3	0.81
2017	4661.7	3980.4	9827.7	44578	14405.8	4.26
2018	4997.0	4858.1	10995.4	5163.8	16159.2	-

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم39، سبتمبر 2017،ص11

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018،ص11

فتيحة مزارشي، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، سطيف، 2017-2018،ص 243

الشكل رقم 02: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

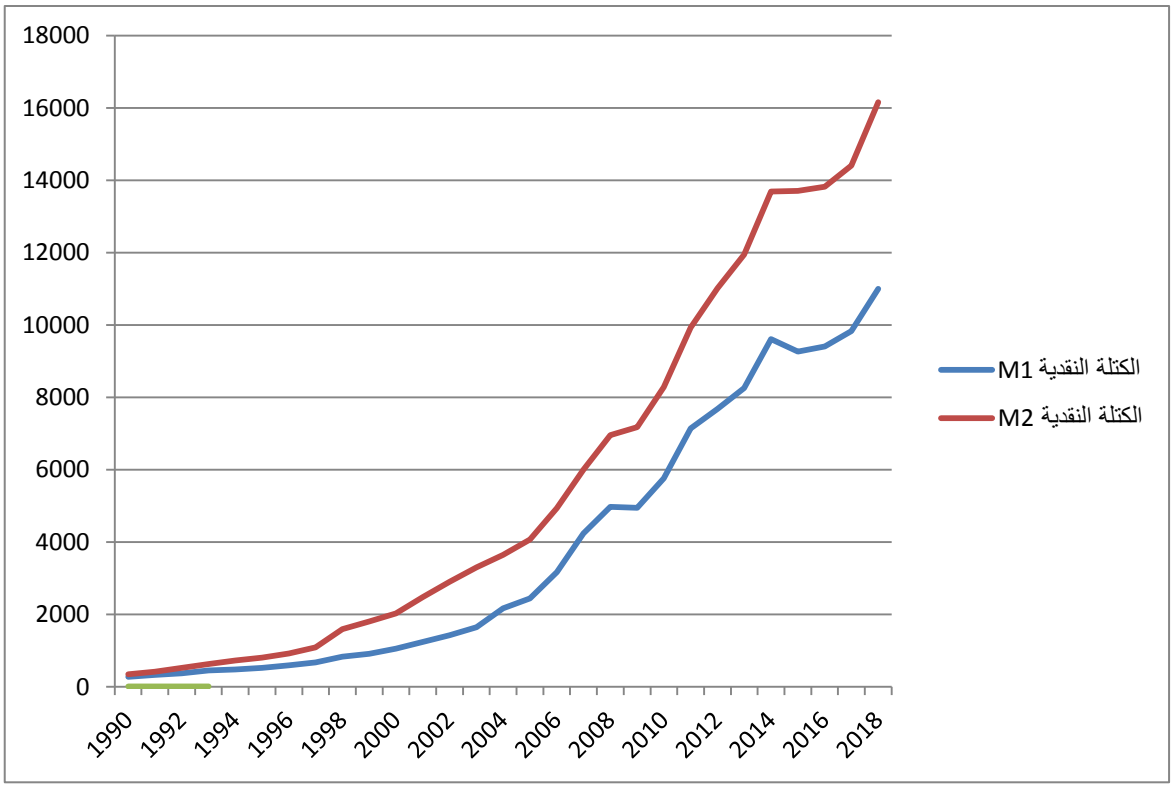

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم 03

الفرع الثالث: مقابلات الكتلة النقدية:

تتكون مقابلات الكتلة النقدية من الأصول الخارجية، وقروض للدولة وأيضا قروض للاقتصاد، والتي تشكل العناصر الأساسية عملية إصدار النقود، فيما يلي جدول يظهر تطورات مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

الجدول رقم04: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال 1990-2018

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الأصول الخارجية	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	مجموع المقابلات
1990	6.5	167.0	245.3	418.8
1991	28.4	159.9	325.8	514.1
1992	22.6	174.1	465.6	662.0
1993	23.9	522.2	231.4	777.5
1994	60.4	468.6	305.8	834.8
1995	26.3	401.6	565.6	993.5
1996	133.9	280.5	776.8	1191.2
1997	350.3	423.6	741.3	1515.2
1998	280.7	723.2	906،2	1910.1
1999	169.6	847.9	1150.7	2168.2
2000	776.0	677.5	993.7	2447.2
2001	1310.7	569.7	1078.4	2958.8
2002	1755.7	578.7	1266.8	3601.2
2003	2342.6	423.4	1380.3	4146.2
2004	3119.2	-20.60	1535.0	4633.6
2005	4179.7	-939.20	1779.8	5026.3
2006	5515.0	-1304.1	1905.4	6116.3
2007	7415.5	-2193.1	2205.2	7427.6
2008	10246.9	-3627.3	2615.5	9235.1
2009	10886.0	-3483.3	3086.5	10489.2
2010	11997.0	-242.8	3268.1	15022،3
2011	13922.4	319.9	3726.5	17968.8
2012	14940.0	-3334.1	4287.6	15893.5
2013	15225.2	-3235.4	5156.3	17146.1
2014	15734.5	-1992.4	6504.6	20246.7

2015	15375.4	567.5	7277.2	23220.1
2016	12596.0	2682.2	7909.9	23188.1
2017	11227.4	4691.9	8880.0	24799.3
2018	10249.1	5335.2	9792.6	25376.9

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 25، مارس 2014 ،ص 10

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 41، 2018، ص 10

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018، ص10

لونسى هدى، مرجع سبق ذكره، ص 155

الشكل رقم 03: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

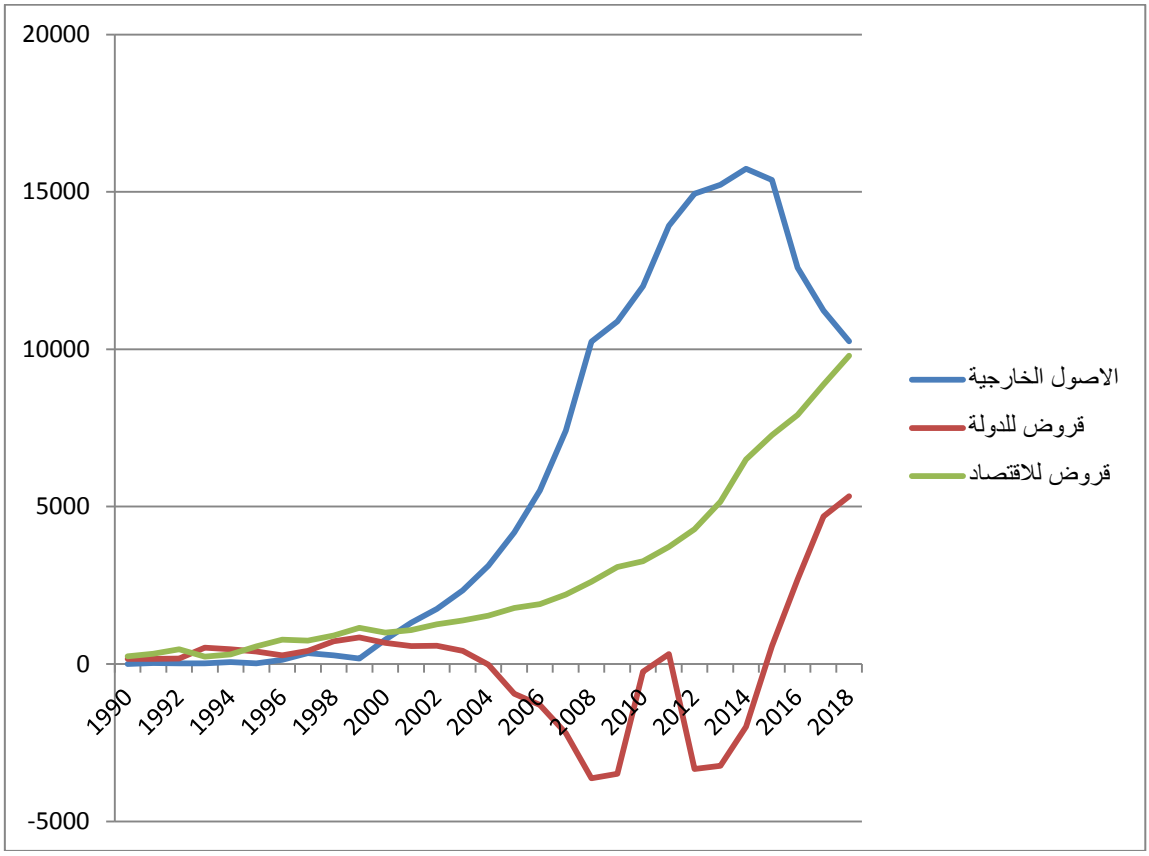

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم 04

الفرع الرابع: رصيد الميزان التجاري:

الجدول التالي يبين تطور الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم05: تطور رصيد الميزان التجاري خلال 1990- 2018

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات السلعية(f.o.b.)	الواردات السلعية(f.o.b.)	رصيد الميزان التجاري
1990	12.96	8.78	4.18
1991	12.33	6،86	5.47
1992	11.51	8.30	3.21
1993	10.41	7.99	2.42
1994	8.89	9.15	-0.26
1995	10.26	10.10	0.16
1996	13.22	9.09	4.13
1997	13.82	8.13	5.69
1998	10.14	8.63	1.51
1999	12.32	8.96	3.36
2000	21.65	9.35	12.30
2001	19.09	9.48	9.61
2002	18.71	12.01	6.70
2003	24.47	13.32	11.14
2004	32.22	17.95	14.27
2005	46.33	19.86	26.47
2006	54.74	20.68	34.06
2007	60.59	26.35	34.24
2008	78.59	37.99	40.60
2009	45.13	37.40	7.78
2010	57.09	38.89	18.20
2011	72.88	46،92	25.96
2012	71.73	51.56	20.16
2013	64.71	54.98	9.72
2014	59.99	59.67	0.32

2015	34.56	-52.64	-18.08
2016	29.30	-49.43	-5.13
2017	34.56	-48.98	-14.42
2018	-	-	-

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،جويلية 2018، ص 47

زراقة محمد، مرجع سبق ذكره،ص ص 115،116

الشكل رقم04: تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

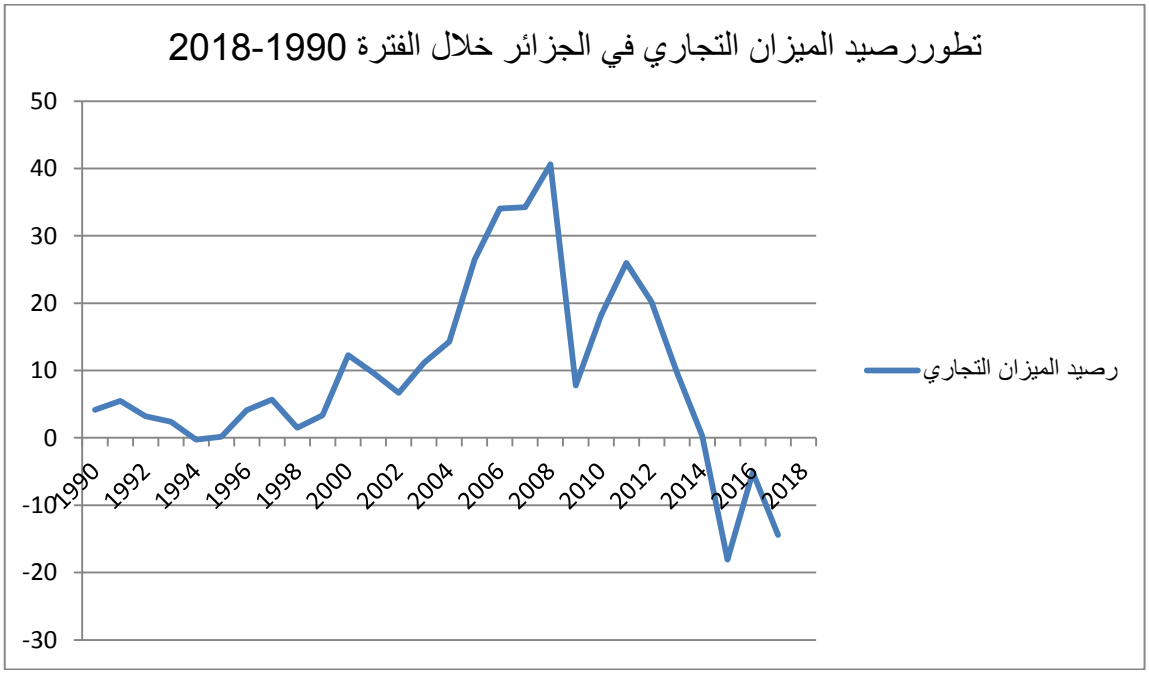

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم 05

والشكل التالي يوضح تطور كل من الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

الشكل رقم05: تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

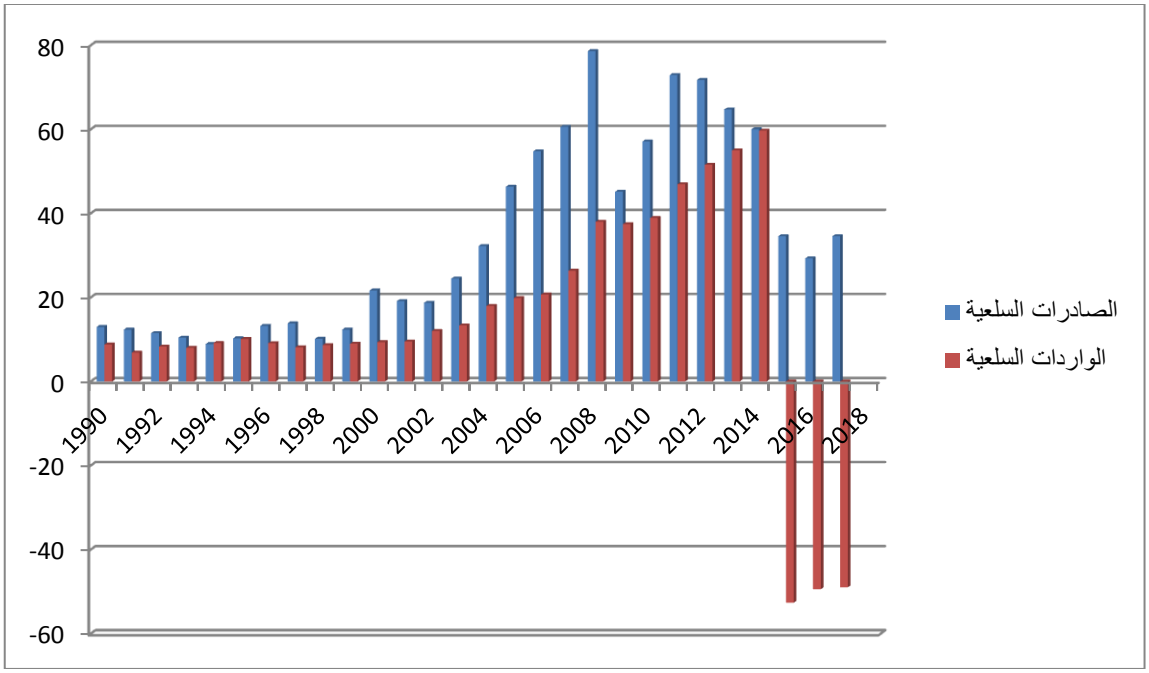

المصدر: منإعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم05

الفرع الخامس: تطور مؤشرات النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 1990- 2017

الجدول رقم 06تطور مؤشرات النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 1990-2017

الوحدة: بالنسبة المئوية

السنوات	M2/PIB	الائتمان الخاص كنسبة من PIB	الائتمان المحلي كنسبة من PIB
1990	0.62	0.56	0.75
1991	0.40	0.46	0.56
1992	0.52	0.07	0.61
1993	0.50	0.07	0.63
1994	0.45	0.06	0.52
1995	0.37	0.05	0.48
1996	0.33	0.05	0.41
1997	0.36	0.04	0.42
1998	0.42	0.05	0.58
1999	0.42	0.05	0.62

2000	0.38	0.06	0.41
2001	0.57	0.08	0.39
2002	0.63	0.12	0.41
2003	0.63	0.11	0.34
2004	0.59	0.11	0.26
2005	0.54	0.12	0.11
2006	0.57	0.12	0.07
2007	0.64	0.13	0.001
2008	0.63	0.13	-0.09
2009	0.73	0.16	-0.04
2010	0.69	0.15	-0.01
2011	0.68	0.14	0.02
2012	0.68	0.14	0.06
2013	0.72	0.16	0.12
2014	0.79	0.18	0.26
2015	0.82	0.22	0.47
2016	0.79	0.23	0.61
2017	0.81	0.25	0.72

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

الفرع الأول: تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

من خلال الجدول رقم 02 أعلاه يتضح لنا أن معدل إعادة الخصم مر بثلاثة مراحل خلال الفترة (1990-2018)

- **المرحلة الأولى: الفترة من 1990/05/22 إلى غاية 1995/08/01**

نلاحظ في الفترة الارتفاع المتواصل لمعدل إعادة الخصم حيث ارتفع من 7% في نهاية 1990/05/21 إلى 10.50% بوصول 1991/09/30 ليستمر الارتفاع حتى 11.5% في 1994/04/09، ويصل في 1995/08/01 إلىأعلى نسبة له قدرة ب 15%.

هذه الفترة تشمل برنامج التثبيت الاقتصادي (ابريل 1994- مارس 1995) حيث اصدر بنك الجزائر خلالها بتاريخ 1994/04/09 التعليمة رقم (16- 94) المتعلقة بسير أدوات السياسة النقدية وإعادة تمويل المصارف.

- **المرحلة الثانية: الفترة من 1995/08/02 إلى غاية 2000/10/21**

عرفت هذه المرحلة تراجع على مستوى معدل إعادة الخصم إلى 14% سنة 1995 ليبلغ سنة 1998 المعدل 9.5% ثم يستمر بالانخفاض ليبلغ 7.5% في 2000/10/21 وهو نفسه معدل الخصم سنة 1990، وقد يعود هذا إلى عدم رغبة بنك الجزائر بالضغط على البنوك التجارية في توفير السيولة للاقتصاد. في سنة 2000 اصدر بنك الجزائر نظاما خاصا يتعلق بعمليات إعادة الخصم والقروض الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية تحت رقم (2000-01) بتاريخ 2000/02/31 تضمن هذا النظام أحكاما عامة، ثم بين السندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم وكذا السندات العمومية القابلة للخصم والعمليات الأخرى الخاصة بالسندات العمومية والخاصة ونبرزها كما يلي:

- ✓ خصم السندات الممثلة لعمليات التجارية وكذا سندات التمويل والسندات التي تمثل قروضا متوسطة الأجل لصالح البنوك والمؤسسات المالية، ويجب إلا تتجاوز المدة المتبقية لاستحقاق السندات التجارية 06 أشهر.
- ✓ السندات العمومية كسندات الخزينة قصيرة الأجل التي تقل أو تساوي مدتها سنة واحدة وسندات الخزينة متوسطة الأجل التي تتراوح مدتها بين سنتين وخمس سنوات والسندات طويلة الأجل التي تفوق مدتها 5 سنوات.
- ✓ يمكن لبنك الجزائر إن يحقق لصالح البنوك والمؤسسات المالية عمليات الخصم الآتية فيما يخص سندات العمومية الصادرة أو المضمونة من قبل الدولة: خصم السندات القابلة للخصم مصرفيا وخصم السندات التي تفوق المدة المتبقية من استحقاقها 3 أشهر، ولا يمكن في حال من الأحوال معالجة هذه العمليات لصالح الخزينة او الجماعات العمومية.

- **المرحلة الثالثة: من 2000/10/22 إلى غاية الآن**

نلاحظ في هذه الفترة انخفاض متواصل في معدل إعادة الخصم كان خلال سنتي 2000 و 2001 بنسبة 6% وذلك بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك التي خفضت من مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجرائر، كما سجل معدل إعادة الخصم انخفاضا أخر سنة 2003 بنسبة 5.5% كما استمر هذا الانخفاض إلى 4.5% و4% و3.5% وبقي ثابتا إلى غاية 2018، يعد هذا مؤشرا جيدا عن مستويات التضخم وانعدام إعادة التمويل لدى بنك الجزائر التي أصبحت لا تلجأ إليه منذ 2002 بسبب السيولة الزائدة التي أصبحت تتوفر عليها مما جعل ودائعها تتضاعف لدي بنك الجزائر.

الفرع الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

الجدول رقم 03 يوضح تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2018) والتي يمكن تقسيم تطورها إلى مرحلتين بحيث تميزت المرحلة الأولى بنقص كبير في السيولة وهي المرحلة الممتدة 1990-2004 أما الثانية فتميزت بفائض في السيولة وهي الفترة المتبقية.

1. تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2004

خلال المرحلة الأولى نلاحظ من خلال الأرقام استمرار الكتلة النقدية بانتقالها من 343.0 مليار د ج سنة 1990 إلى 3644.3 مليار دج سنة 2004 أي تضاعفت بشكل كبير خلال هذه الفترة

نلاحظ من الجدول إن الكتلة النقدية M2 عرفت ارتفاعا محسوسا وذلك انطلاقا من 1990 وهذا راجع إلى ارتفاع الاحتفاظ بالنقود المتداولة والودائع الجارية لدى المؤسسات المصرفية وغير المصرفية بحيث كانت تسجل كل سنة نسبة من الارتفاعات المتعلقة بالموجودات النقدية M1في الاقتصاد، أما ارتفاع الاحتفاظ بالنقود المتداولة فيرجع تفسيره إلى الإصلاحات المتعلقة ببرنامج التعديل الهيكلي سنة 1993- 1994، وبرنامج الإنعاش الاقتصادي1995- 1998 نتج عنه انخفاض نسبة نقود الائتمان.

قبل سنة 1994 ارتفعت الكتلة النقدية من 343.0 مليار دج سنة 1990 إلى 723.51 مليار دج سنة 1994، وبمعدلات نمو مرتفعة عرفت أعلى مستوياتها سنة 1992 بمعدل نمو 24.23% وذلك بسبب تراجع الوضعية الاقتصادية بعد تأسيس الحكومة الجديدة التي استغلت بتنظيم الامتحانات دون الاهتمام بتطبيق ما تم الاتفاق عليه في إطار الاستعداد الائتماني.

ابتداء من سنة1994 عرف هذا المستوى انخفاضا محسوسا بعد عودة الاتفاق مع الصندوق النقد الدولي عن طريق الاستعداد الائتماني الثالث والذي قرر ضبط السياسة النقدية بصفة محكمة، ولكن سرعان ما عاد معدل النمو على الارتفاع حيث وصل 47.25% سنة 1998 بسبب الشروع في التظهير المالي للمؤسسات العمومية، فالواقع يوحي صعوبة ضبط نمو الكتلة النقدية من طرف السلطات العمومية فالتطبيق الفعلي لإدخال قانون النقد والقرض بإتباع أسلوب تثبيت معايير تطور الكتلة النقدية لم تسمح للسلطات المعنية باحتواء تطور الكتلة النقدية، كما أشارت إليه الإحصائيات فهذا الأسلوب صعب تطبيقه في المحيط الجزائري نظرا للتفاوضيات التي ظهرت بين البنك المركزي والبنوك التجارية،وبين البنوك التجارية والمؤسسات العمومية من جهة أخرى، فمثلا في سنة 1992 قام البنك المركزي بإصدار تعليمة للبنوك التجارية بمطالبتها بإقامة قرارها لمنح القروض على أساس السير المالي للمتعاملين الاقتصاديين ولكم البنوك التجارية بدورها رفضت تطبيق هذه التعليمة تخوفا من كبح نشاط المؤسسات العمومية إذن يبدو من الصعب التحكم في تطور الكتلة النقدية دون التحكم في نشاط المؤسسات الاقتصادية، خلال سنة 2001 بلغت نسبة ارتفاع الكتلة النقدية 22.3% أي أنها ارتفعت ب 2473.0 مليار دج وهذا بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية وانطلاقا من برنامج المشاريع الاقتصادية المبرمجة في إطار كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي وإنعاش الجنوبي.فتم

رصد مبلغ 07 ملايير دولار أمريكي أي ما يعادل 520 مليار دينار جزائري لتغطي المدة الممتدة من 2001 إلى غاية 2004، ما أدى إلى ارتفاع الكتلة النقدية M2.

2.تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2005– 2018

بالنسبة لهذه الفترة شهدت تغير في معدل النمو، حيث بلغ نمو الكتلة النقدية M2ادني مستوى لها خلال مسار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 أين بلغ 7173.1 مليار دج بمعدل نمو 3.12% بسبب الأزمةالاقتصادية العالمية وانخفاض ودائع تحت الطلب، فتراجعت من 3424.9 مليار دج سنة 2008 إلى 3114.8 مليار دج سنة 2009، أي أنها سجلت انخفاض، و بعدها استعادة عرض النقود نموها مع بداية سنة 2010، وتحسن الأوضاع الاقتصادية واستقرار الأزمة المالية وارتفاع أسعار النفط فتوالى معها ارتفاع الأصول الخارجية.

أما خلال الفترة (2011– 2014) فقد بلغ معدل نمو الكتلة النقدية خلال سنة 2011 نسبة 19.91% التي تعتبر أكبر رابع معدل نمو منذ سنة 2000 لتحسن حجم الودائع بنوعيها (تحت الطلب –لأجل) مما ساهم في زيادة العرض النقدي الذي بلغ 9929.2 مليار دج، لتتراجع خلال سنة 2012 حيث انخفضت من 19.91% إلى 10.94% ولينخفض سنة 2013 إلى 8.41% بسبب الأزمة الاروربية وانخفض حجم صافي الأصول الخارجية، بعدها عاود معدل النمو النقدي الارتفاع حيث بلغ 14.61% سنة 2014 أين بلغ 13686.7 مليار دج.

حيث عرف معدل نمو الكتلة النقدية نموا شبه معدوم حيث بلغ 0.13% و0.81% سنتي 2015 و2016 على التوالي، ويرجع ذلك إلى الانخفاض الشديد في أسعار البترول، وما ترتب عنه تراجع كبير في صافي الأرصدة الخارجية، والى الانخفاض الشديد للودائع تحت الطلب ولأجل لقطاع المحروقات، لي يعاود معدل نمو الكتلة النقدية الارتفاع سنة 2017 ليبلغ 4.26%.

الفرع الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990– 2018

سنحاول هذا الفرع تناول تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر من خلال الجدول رقم 4 والذي يمكن تقسيمه إلى مرحلتين، المرحلة الأولى من 1990– 2004 أما المرحلة الثانية من 2005 إلى 2018.

1–تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990 –2004

شهدت تغطية الكتلة النقدية بصافي الأصول الخارجية استقرار خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 1993 لترتفع بعدها سنة 1994 بشكل ملحوظ، حيث قفزت من 23.9 مليار دج سنة 1993 إلى 60.4 مليار دج سنة 1994 فتزامن هذا مع شروع الجزائر في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، بعدها انخفضت إلى 26.4 مليار دينار جزائري سنة 1995، ثم تضاعفت بأكثر من 5 مرات سنة 1996 حيث بلغت 133.9 مليار دج، وقد استمرت تغطية الكتلة النقدية للذهب والعملات الصعبة في ارتفاع بشكل مطرد من سنة إلى

أخرى لتبلغ سنة 1997 أعلى قيمة لها والتي قدرت ب 350.3 مليار دينار لتتراجع لعدها خلال سنة 1998 إلى 280.7 مليار دينار ثم إلى 169.6 مليار دينار سنة1999 وهذا راجع للصدمة النفطية العكسية لسنة 1998 والتي تراجعت فيها أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها مما أدى إلى تراجع المداخيل المتأتية من تصدير النفط، وفي سنة 2000 ارتفعت إلى 776.0 مليار دينار أي أنها سجلت نسبة نمو فاقت 3.43% بعدها شهدت سنة 2001 ظاهرة نقدية جديدة تمثلت في ارتفاع مستوى صافي الأصولالأجنبية إلى 1310.7 ليتجاوز بذلك مستوى الكتلة النقدية M1التي بلغت خلال نفس السنة 1238.5 وقد استمرت تغطية الأصول الخارجية للكتلة النقدية في ارتفاع إلى أن بلغت تغطيتها للكتلة النقدية M2 سنة 2004 ب 3644.3 مليار دج.

بحيث بلغت القروض الموجهة للدولة سنة 1990 ب 167.0 مليار دج ثم انخفضت إلى 159. مليار دج سنة 1991، ثم ارتفعت خلال سنتي 1992 و 1993 حيث بلغت 174.1 مليار دج و 522.2 مليار دج على التوالي، ثم بدأت بالانخفاض منذ سنة 1994 إلى غاية 1997 وهذا راجع لتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي الذي اتسم بتطبيق سياسة مالية تنفيذية، لتقليص العجز في الميزانية العامة للدولة، ثم عرفت ارتفاع خلال سنتي 1998 و 1999 حيث بلغت 723.2 مليار دج و 847.9 مليار دج، وهذا بسبب تطور الخزينة العمومية من خلال استعمالها لموارد إعادة الهيكلة وتراجعت القروض الموجهة للدولة سنة 2000 ب 677.5 مليار دج لتعرف بعد ذلك انخفاض شبه مستقر خلال سنتي 2001 و2002 ب 569.7 مليار دج و 578.7 مليار دج على التوالي و تواصل هذا التراجع لتقدر سنة 2003 ب 423.4 مليار دج ثم تواصل الانخفاض بقسمة سالبة سنة 2004 ب 20.60 مليار دج والتي تعبر عن مستحقات الدولة اتجاه النظام المصرفي.

أما بالنسبة للقروض الموجهة للاقتصاد " القروض المتوسطة وطويلة الأجل " أخذت منحى معاكس لقروض الخزينة حيث ارتفعت كم 565.6 مليار دج سنة 1995 إلى 776.8 مليار دج سنة 1996 أي بما يعادل نسبة 72.82% وهي نسبة معتبرة، خاصة أنها كانت تقدر ب 231.4 مليار دج سنة 1993، ويمكن إرجاع ذلك إلى استمرار الخزينة العمومية بتسديد ما عليها لبنك الجزائر وللجهاز المصرفي بعدها تراجعت سنة 1997 تراجع طفيف حيث بلغت 741.3 مليار دج ثم عاودت الارتفاع سنة 1998 و 1999 حيث بلغت على التوالي 906.2 مليار دج و 1550.7 مليار دج، وفي سنة 2000 انخفضت إلى 993.7 ليشهد ارتفاعا مستمر من سنة 2001 إلى 2004.

2- تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2005- 2018

شهدت سنة 2005 ارتفاع في الأصول الخارجية ب 4179.7 مليار دج وقد استمر هذا الارتفاع خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2014 وهنا اتضحت أهمية الأصول الخارجية كمحدد هيكلي للتوسع النقدي

في الجزائر. مما يدل على ان الاحتياطات الرسمية للصرف أصبحت المقابل الرئيسي لمجاميع الكتلة النقدية ومدى أهمية الدور الذي تلعبه في عملية إنشاء النقود في الجزائر.

صافي الموجودات الخارجية (احتياطات الصرف المعبر عنها بالدينار) قد عرف تقلص قوي بالنسبة 18.2%في 2016، ما يمثل عموما في ظرف يتميز باستقرار شبه كلي في نهاية الفترة لقيمة الدينار مقابل العملة الأمريكية، صافي التدفقات السلبية لمجمل العمليات بين المقيمين وغير المقيمين، تحت تأثير العجز في الميزانية في 2014 وخاصة في سنة 2015، الممولة من خلال الاقتطاعات من صندوق ضبط الموارد FRR.

أما فيما يخص القروض الموجهة للاقتصاد شهدت نمو مستمر من سنة 2005 إلى غاية 2009 حتى في عز الأزمة المالية ارتفعت قيمتها التي بلغت 3086.6 مليار دج، واستمر هذا الارتفاع من سنة لأخرى، وهذا ما يدل على تداول الأشخاص نحو القروض البنكية، إضافة إلى ذلك الدور الذي أصبحتالاستثمارات الممولة بالقروض البنكية التي اعتمدتها بعض البنوك لتمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة أو لتمويل الإنفاق العائلي خاصة بالنسبة للعقارات والسيارات.

وعرفت قروض الدولة انخفاضا خلال الفترة 2005 إلى 2008 قيمتها على التوالي، 939.20-، 1304.1-، 2193.1- 3627.3- مليار دج حيث انخفض حجم هذه القروض بشكل ملفت للانتباه وأصبحت قيمتها سالبة بسبب ارتفاع أسعار النفط وتحسن الأوضاع الاقتصادية وتقليص دور الخزينة في تمويل عمليات التنمية، في سنة 2015 عرفت قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة، ارتفاعا قدر ب 567.7 مليار دج، تحت أثر تقلص قوى لاستحقاقات الدولة على بنك الجزائر، والارتفاع القوي لمستحقات المصارف التجارية علة الدولة، التي انتقلت من 2682.2 مليار دج في سنة 2016 إلى 4691.9 في نهاية 2017 والمرتبطة بعمليات إعادة الشراء من طرف الخزينة العمومية للمستحقات غير الناجعة للمصارف لزبائنها من المؤسسات العمومية والقرض الوطني للنمو الاقتصادي لترتفع في نهاية 2018 ب 5335.2 مليار دج.

ارتفعت القروض المقدمة للاقتصاد 3268.1 مليار دج سنة 2010 إلى غاية 2018 ب 9793.6 مليار دج وهذا راجع لسياسة الدولة للإنعاش الاقتصادي والانخفاض المستمر لأسعار النفط.

الفرع الرابع: تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990 -2018

يظهر من خلال الجدول تقلص حجم فائض الميزان التجاري اعتبارا من سنة 1990 إلى 1994 وهي السنة التي شهدت عجز في الميزان التجاري قدر ب 260 مليون دولار، واعتبارا من هذه السنة اتخذت السلطات بعض الإجراءات التعديلية أهمها تخفيض قيمة الدينار إضافة إلى عقد اتفاق القرض الموسع مع صندوق النقد الدولي وبموجبه استفادة الجزائر من قرض بقيمة 116928 مليون وحدة حقوق سحب خاصة

مدة 03 سنوات ناهيك عن تحسين قيمة الدولار، وعودة أسعار البترول للارتفاع، وفي سنة 1995 شهد الميزان التجاري تحسن بالفائض ليستمر هذا الفائض إلى غاية 1998 لينخفض من جديد على إثر انخفاض أسعار البترول، ثم يرتفع مجددا سنة 1999 مع زيادة صادرات البترول.

ومنذ سنة2000نلاحظ إن الميزان التجاري لم يسجل أي عجز إلا أن هذهالفوائض متفاوتة من عام لأخر ويرجع ذلك إلى ارتفاع المستمر للعائدات النفطية الناتجة بدورها عن ارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات إذ تبين إن الفائض في سنة 2000 كان كبير بلغ 12.30 مليار دولار ليتقلص بعدها بعامين ليصل سنة 2002 إلى 6.70 مليار دولار ثم عاد لارتفاع تصاعديا (2003- 2008)، وقد هذه الفوائض إلىأعلى مستوى سنة 2008 ب 40.60 مليار دولار ويرجع ذلك الارتفاع الكبير في أسعار البترول، إما بالنسبة لسنة 2009 فيرجع هذا الانخفاض في الميزان التجاري إلى انخفاض أسعار البترول ونقص الطلب العالمي على موارد الطاقة والذي نتج انخفاض في صادرات المحروقات ثم عاد من جديد إلى الارتفاع خلال الفترة من 2010 إلى 2012 لتحسن أسعار البترول وزيادة إرادات المحروقات ثم يعود للانخفاض إلى سنتي 2013 و 2014 لضلادني مستوى ب 0.32 مليار دولار وذلك تسبب انخفاض أسعار البترول وزيادة الواردات بشكل كبير مع تراجع إرادات المحروقات وشهدت الفترة من 2015 إلى 2017 عجزا في الميزان التجاري ليقدر ي 14.42 سنة 2017.

أما الشكل رقم 05 فيوضح تطور كل من الصادرات والواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة:

من خلال الشكل نلاحظ إن كل من الصادرات والواردات عرفت انخفاض لكن بدرجات مختلفة خلال الفترة من (1990-1994).

بالنسبة للصادرات عرفت ارتفاع مستمر خلال 1995، 1996 و1997 ب 10.26 مليار دولار،12.22 مليار دولار و 13.82 مليار دولار على التوالي لتشهد بعد ذلك ارتفاع خلال سنة 2000 ب 21.25 مليار دولار مقارنة بسنتي 1998 و1999، لتعرف انخفاض خلال سنتي 2001 و2002 ب 19.09 مليار دولار و 18.71 مليار دولار، كما شهدت ارتفاع مستمر خلال الفترة (2003 – 2008)، فارتفعت الصادرات خلال هذه الفترة بنسبة 321.17% وهذا راجع للارتفاع المستمر للعائدات البترولية الناتجة بدورها عن الارتفاع المتواصل لأسعار البترول كما عرفت هذه الفترة اكبر قيمة لصادرات سنة 2008 حيث وصلت إلى 78.59 مليار دولار، إما عن سنة 2009 انخفضت الصادرات إلي 45.13 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض في أسعار البترول ثم انتعشت صادرات من 2010 إلى 2012 وهذا راجع إلى تحسن متوسط أسعار البترول حيث وصلت الصادرات إلى 71.73 مليار دولار لسنة 2012، كما انخفضت الصادرات خلال (2013 – 2016) لانخفاض أسعار البترول لتشهد ارتفاع سنة 2018 ب 43.56 مليار دولار.

إما بالنسبة للواردات بقيت منخفضة لتشهد ارتفاع طفيف سنة 1995 ب 10.10% لتشهد بعد ذلك انخفاض مستمر خلال الفترة من (1996- 1999)، ب 8.96 مليار دولار سنة 1999، لتعرف زيادة

مستمرة لكنها طفيفة خلال سنتي 2000 ، 2001 وهذا راجع إلى انخفاض مداخيل الدولة من العملة الصعبة بسبب انخفاض أسعارالبترول في الأسواق العالمية، حيث انه خلال سنة 2000 كان سعر البرميل 28.50 لينخفض في السنة الموالية ليصل الى 24.80 دولار للبرميل واستمرت الواردات في الزيادة خلال الفترة من 2002 الى 2008 حيث وصلت نسبة الزيادة خلال هذه الفترة 316.32% بسبب الزيادة في أسعار البترول خلال هذه الفترة، لتنخفض قيمة الواردات سنة 2009 بنسبة 1.55% مقارنة بالسنة التي قبلها وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية وانخفاض سعر صرف الدولار مقابل الاورو، ثم عاودت الواردات في الارتفاع واستمرت في الزيادة خلال الفترة (2010– 2014)، حيث وصلت سنة 2014 الى 59.67 مليار دولار لتصل لنفس المستوى مع الصادرات نتيجة لارتفاع احتياط الصرف حيث زادت الواردات من سنة 2000 إلى 2014 بنسبة 638.18% لتشهد عجز من (2015– 2017)، حيث بلغ العجز 14.42 مليار دولار.

الفرع الخامس: تطور مؤشرات النظام المصرفي الجزائري

سيتم تقسيم هذا الفرع إلى قسمين بحيث نتناول في القسم الأول تطور مؤشرات النظام المصرفي من خلال الفترة (1990 –2004)، بحيث يتم التطرق إلى الفترة (2005– 2017) من خلال القسم الثاني:

اولأ: تطور مؤشرات النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 1990– 2004

من خلال الجدول نلاحظ إن معدل PIB/M2 والذي يعبر عن سيولة الاقتصاد،كان سنة 1990 ب 0.62% ثم أنخفض ب 0.40%في سنة 1991 ليعاود الارتفاع في سنة 1992ب 0.52% ثم استمر في الانخفاض من الفترة 1993 إلى غاية 1997ب 0.36% وهذا راجع إلى ضعف التمويل البنكي وسيطرة الأسواق المالية على الأعوان الاقتصاديين، فشهد استقرار خلال سنتي 1998 و1999 ب 0.42% لينخفض ب 0.38 سنة 2000، وخلال الفترة (2001– 2004) شهد نموPIB/M2عدم الاستقرار حيث بلغ سنة 2001 ب 0.57% ليرتفع ب 0.63% خلال سنتي 2002 و 2003 ليعاود الانخفاض سنة 2004 بمعدل 0.59%.

أما في ما يتعلق بالائتمان الخاص كنسبة من PIB فقد شهد انخفاض خلال الفترة (1990–1997) ب 0.04% وهو أدنى انخفاض للائتمان الخاص من الناتج الداخلي الخام، ليشهد ارتفاع سنة 1998 إلى 2002 ب 0.12% وهذا بسبب انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي ليشهد انخفاض طفيف بمعدل 0.11% سنتي 2003، 2004.

أما فيما يخص الائتمان المحلي فقد شهد تذبذب في معدله خلال (1990– 1993)، لينخفض بشكل مستمر خلال سنة 1994، 1995 و1996 ب 0.52%، 0.47% و0.41% على التوالي، ليشهد في سنة

1999 ارتفاع ب 0.62% أما خلال الفترة (2000-2004) شهد معدل الائتمان المحلي من PIB عدم الاستقرار.

ثانيا: تطور مؤشرات النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة(2005-2017)

نلاحظ إن هناك تذبذب في معدل النموPIB/M2 وان أقصى معدل للنمو سجل سنة 2015 بمعدل 0.82%.

خلال سنة 2005 عرف معدل نمو الناتج الداخلي تباطؤ ليعود إلى الارتفاع من جديد بعد إطلاق برنامج الانتعاش الاقتصادي، حيث ارتفع معدل نمو الناتج من 0.54% سنة 2005 إلى 2007 ب 0.64% وهو ما يظهر اثر البرامج التنموية على تحقيق بعض الانتعاش في نمو الناتج الوطني.

غير إن هذا المعدل لم يصمد كثيرا خلال الفترة (2008-2012)، حيث بدأت معدلات النمو تتراجع خصوصا على اثر الأزمة العالمية 2008 وما تبعها من تراجع في أسعار البترول، ليصل إلىأدنى مستويات لسنة 2008، بل أصبح معدل نمو الناتج الداخلي الخام سنة 2008 ب 0.63%ابتداء من سنة 2013 عادت معدلات نمو الناتج ترتفع بشكل تدريجي لغاية 2015 وذلك بعد تحسن أداء بعض القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات وخصوصا الصناعة والبناء للإشغال العمومية ، دون إن ننسى عودة الارتفاع في أسعار البترول، وخلال سنة 2016 عاود معدل نمو الناتج تراجع حيث سجل ما قيمته 0.79%، ليرتفع مجددا سنة 2017 ب 0.81%.

إما في ما يتعلق بالائتمان الخاص من PIB فلقد شهد خلال الفترة (2005-2009) ارتفاع وهذا بسبب التطور المتسارع لأسعار المحروقات في السوق الدولية ليشهد بعد ذلك انخفاض مستمر خلال الفترة (2010-2012) ب 0.15% و 0.14% و0.14% على التوالي، أما فيما يتعلق بالفترة (2013-2017) فالائتمان الخاص شهد ارتفاع بشكل كبير ب 0.16% سنة 2013 إلى 0.25% سنة 2017.

وفيما يتعلق بالائتمان المحلي منPIB فنلاحظ خلال الفترة (2005-2007) انخفاض معدل الناتج المحلي، ليشهد بعد ذلك عجز خلال السنوات 2008، 2009 و2010 ب 0.09%، 0.04% و0.01% وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية ليعرف بعد ذلك ارتفاع مستمر من 2011 إلى غاية 2017 وهذا بسبب زيادة الطلب على البترول في السوق العالمية.

خلاصة الفصل الثاني:

تم التطرق في الفصل الثاني إلى الدراسة التحليلية لأثر الإصلاحات المصرفية على تطور النظام المصرفي الجزائري وذلك من خلال تحليل عدة مؤشرات التي تعبر عن تطور الجهاز المصرفي من بينها السيولة النقدية كنسبة من الناتج الداخلي الخام، والائتمان الخاص والمحلي كنسبة من الناتج الداخلي الخام والتي بدورها برزت في تحقيق نمو اقتصادي لكن بشكل ضعيف، في حين ساهمت بعض المؤشرات في تطوير النظام المصرفي في ظل الإصلاحات بشكل ملحوظ، من بينها معدل إعادة الخصم ورصيد الميزان التجاري وأيضا الكتلة النقدية مقابلاتها.

خـــاتمة

1-الخلاصة:

يعتبر الجهاز المصرفي الجزائري الركيزة الأساسية لاقتصاد الدولة الجزائرية، فلقد شهد عدة تطورات تمت على مستواه خلال السنوات الأخيرة وذلك بفضل الإصلاحات المتعاقبة، ولعل أهمها كان قانون النقد والقرض والذي بدوره ادخل عدة تعديلات تماشيا مع التطورات الاقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية إلا انه عانى من بعض النقائص فتم تعديله من طرف الأمر 03-11 والأمر 10-04.

رغم ذلك تبقى هناك مجموعة من النقائص التي يعاني منها النظام المصرفي الجزائري لحد ألان، الأمر الذي جعله عرضة لتأثيرات وتحديات كبيرة التي تؤثر بدورها على تشجيع النمو الاقتصادي، وهذا ما تم التطرق إليه في الجانب النظري.

إما الجانب التطبيقي فتم التطرق إلىأهم مؤشرات تطور النظام المصرفي خلال فترة الإصلاحات المصرفية من 1990- 2018. من بينها الكتلة النقدية، رصيد الميزان التجاري ومقابلات الكتلة النقدية.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إنالإصلاحات المصرفية التي طبقت في الجزائر خلال الفترة من (1990- 2018)، كان لها أثر ايجابي ولكن بشكل ضعيف على تطور النظام المصرفي الجزائري.

في حين تميزت الدراسات السابقة بوجود نقاش حاد بين الباحثين الاقتصاديين حول طبيعة العلاقة يبن تطور الجهاز المصرفي الجزائري وإثر الإصلاحات عليه، وقد بينت اغلب الدراسات إن الإصلاحات المصرفية قد أثرت بشكل ايجابي على تطور النظام المصرفي والنمو الاقتصادي للدولة، في حين توصلت بعض الدراسات القليلة إلى عدم وجود أثر للإصلاحات المصرفية على تطور النظام المصرفي الجزائري.

3- اختبار نتائج الفرضية:

ثبتت صحة الفرضية التي تم طرحها على إنالإصلاحات المصرفية قد ساهمت في تطور النظام المصرفي الجزائري وذلك من خلال أهم المؤشرات التي تم التطرق إليها في الدراسة عن طريق تحليلها.

4- نتائج الدراسة: توصلنا من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج أهمها:

- عدم حداثة أداء النظام المصرفي إضافةإلى ذلك عدم تنوع الخدمات المقدمة وذلك بالرغم من الإصلاحات التي مر بها.
- من خلال استعراض لتطور النظام المصرفي واهم الإصلاحات التي مربها اتضح لنا إن النظام المصرفي لازال يعاني من اختلالات ونقائص على مستواه، فهذه النقائص ستجعله عرضة لتأثيرات سلبية محتملة للتطورات الاقتصادية والمصرفية العالمية.

5- التوصيات:

- ضرورة تجسيد الإصلاحات المصرفية وتسريع وتيرتها لمسايرة الإصلاحات الاقتصادية من جهة والاستعداد الاندماج في الاقتصاد العالمي.

- ضرورة إعادة النظر في المنظومة المصرفية وتعميق الإصلاحات لتماشي مع التطورات العالمية.
- تركيز الجزائر على الشراكة مع البنوك الأجنبية التي تمتلك قدر عالي من التكنولوجيا لاكتساب الخبرة الفنية في المجال المصرفي والتي تمكنها من الارتقاء.
- ينبغي على القطاع المصرفي الجزائري إن يواصل الإصلاحات التي تهدف إلى تطوير المنظومة المصرفية، وتحقيق بيئة مناسبة وتهيئة مناخ استثماري يمكنان من توطين رؤوس الأموال سواء داخلية أو خارجية وتنمية العوائد والمحافظة عليها، لأن هذه الإصلاحات تعتبر الركيزة الأساسيةلإقامة قطاع مصرفي كفء.
- ضرورة التزام النظام المصرفي الجزائري بمعايير العمل المصرفي العالمي حتى يكون النظام المصرفي في وضعية جيدة تؤهله للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

5- آفاق البحث:

من خلال بحثنا هذا ارتأينا إلىإن هناك العديد من الموضوعات تناولتها الدراسة بصورة مختصرة بما يخدم موضوع البحث غير إن هذه المواضيع تعد نقاط انطلاق لدراسة جديدة خاصة بعد مرور فترة زمنية على الانتهاء من تنفيذ الإصلاحات المصرفية ومن أهم ما يمكن طرحه للدراسة.

- مدى مواكبة النظام المصرفي الجزائري للتطورات العالمية الجديدة.
- حداثة النظام المصرفي الجزائري.
- البورصات ودورها في تحسين القطاع المصرفي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. تركي لحسن. مخلوفي عبد السلام،**معوقات تطور النظام البنكي في الجزائر**، المركز الجامعي، بشار.
2. خالد أمين عبد الله،**العمليات المصرفية الطرق الحسابية الحديثة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان, 1998.
3. زياد رمضان. محفوظ جودة،**الاتجاهات المعاصرة في إدارةالبنوك**، دار وائل للطباعة والتوزيع، عمان, 2000.
4. عبد المطلب عبد الحميد،**اقتصاديات النقود والبنوك الأساسياتوالمستحدثات**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة, 2007.
5. عياد قويدر. إبراهيمي عبد الله،**أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقديةحقيقية بين النظرية والتطبيق**، جامعة الأغواط.
6. محمد عبد الفتاح الصيرفي،**إدارةالبنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان, 2006.

الأطروحات والمذكرات

7. الهام طراد، مروى مزهودي, **دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر**, مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي, شعبة علوم تجارية تخصص تمويل مصرفي, 2015- 2016.
8. باكو حنان، **الجهاز المصرفي ومتطلبات العولمة المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة, 2013-2014.
9. بطاهر علي،**إصلاحات النظام المصرفي الجزائري آثارها على تعبئة المدخرات**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر, 2005- 2006.
10. بورمةهشام،**النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارةمالية، جامعة 20 أوت 1955, سكيكدة, 2008- 2009.
11. زراق محمد،**آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات –دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2014**, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي بنك ومالية، جامعة أبو بكر بلقايد, تلمسان, 2015- 2016.
12. زرياحنمحمد،**النظام المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران،وهران، جوان 2006.

13. زرويش فاطمة الزهراء،**النظام المصرفي ودوره في تمويل المشاريع الاستثمارية- دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائريCPA**, مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة, 2013-2014.

14. صوفان العيد،**دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة –دراسة تجريبية جزائرية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم تسيير، جامعة قسنطينة، قسنطينة.

15. طويل شهرزاد،**أثر الجهاز المصرفي الجزائري على كفاءة الأسواق المالية- دراسة حالة بورصة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة مستغانم، مستغانم, 2017- 2018.

16. فتيحة مزارشي, **أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة-دراسة حالة الجزائر**, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة سطيف1, سطيف, 2017-2018.

17. قلمين فايزة، الإصلاحات **النظام المصرفي الجزائري وآثاره على تعبئة المدخرات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف، المسيلة, 2014- 2015.

18. لعرباوي امين، حرير ياسين، **الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع وآفاق**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلومالاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2015_2016.

19. مسعودي فاطمة. رحلي مريم،**انفتاح القطاع المصرفي في الجزائر على الاستثمار الأجنبي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، شعبة قانون اقتصاد وقانون الإعمال، تخصص قانون العام للإعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية, 2012- 2013.

20. ملوك عثمان. زعبون حليمة. معمري عبد الكريم،**الجهاز المصرفي الجزائري ومشاكل تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية،أدرار, 2014- 2015.

21. لونيس هدى،**إشكالية تسيير السيولة في البنوك الجزائرية خلال الفترة 1990- 2009**, مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر, 2011- 2012.

22. يمينة شبيرة، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.

الملتقيات والمطبوعات.

23. زغيب مليكة، حياة نجار، **النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية–الواقع والتحديات، جامعة سكيكدة وجامعة جيجل.

24. زيتوني كمال، **النظام المصرفي الجزائري**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس LMD، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017/2016.

التقارير والأوامر:

25. المادة11 من القانون رقم 90–10 المؤرخ في 14 ابريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد 16 المعدل والمتمم لسنة 1990.

26. الأمر 03–11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد 52 الصادرة في 27 مارس 2003.

27. بنك الجزائر، النشرة الإحصائيةالثلاثية، رقم 25 مارس 2014.

28. بنك الجزائر، النشرة الإحصائيةالثلاثية، رقم 39 سبتمبر 2017.

29. بنك الجرائر، النشرة الإحصائيةالثلاثية، رقم 41 مارس 2018.

30. بنك الجزائر، النشرة الإحصائيةالثلاثية، رقم 44 ديسمبر 2018.

31. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008, التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009.

32. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017, التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.

33. قاعدة بيانات البنك الدولي.

المراجع باللغة الأجنبية:

34. ISHAQ HASINI، KADRA DAHOU،**the evolution of the Algeria banking system(2000_ 2015)**،2018، management dynamics in the knowledge economy،viol 06، university of mascara

35. Michael hood، **impact of economique reforms in Algeria**، university of westminster،london،england، revue des sciences economique et de gestion، n°1، 2002

36. Zegrier Adel،**the effect of development of the banking sector on economic growth empirical study of the status of Algeria during the period (1998–2012))**،EL_oued university

مراجع الانترنت:

37. wiki <https://ar.m.wikipedia.org

أثر الإصلاحات المصرفية على تطور النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 1990-2018

The impact of banking reforms on the development of the Algerian banking system during the period 1990-2018

Fandougouma **S**alma-Bolal **M**alika

Brichi abd Elkarim

ملخص

يهدف هذا البحث إلى إبراز اثر الإصلاحات المصرفية وأثرها على تطور النظام المصرفي، حيث حاولنا من خلالها توضيح وإبراز الأهمية البالغة لمكانة النظام المصرفي ضمن الخريطة الاقتصادية وما يضطلع به من دور متميز ضمن مسعى الإصلاحات الاقتصادية الحالية، باعتباره احد الأعمدة والركائز المهمة في الانتقال إلى اقتصاد السوق ليساير الاقتصاديات العالمية, وما تم استنتاجه إنالإصلاحات المصرفية التي طبقت في الجزائر من خلال قانون النقد والقرض والأمر 03-11, كان لها تأثير ايجابي على تطور النظام المصرفي الجزائري ولكن بشكل ضعيف.

الكلمات المفتاحية:

النظام المصرفي الجزائري – الإصلاحات المصرفية – الناتج الداخلي الخام- الكتلة النقدية – معدل إعادة الخصم – رصيد الميزان التجاري.

Abstract

This research aims to highlight the banking reforms and their impact on the development of the Algerian banking system. Where we tried to highlight the importance of the status of the banking system within the economic map as one of the pillars and pillars of the transition to a market economy of the world. It was concluded that the banking reforms implemented in Algeria thought the money loan and order 03-11 had a positive impact on the development of the Algerian banking system but weakly.

Key words

Algerian banking system. Banking reforms. Gross domestic product. The Mon of cash. Redeem rate.

Balance of trade balance